

الرائد التنويري

المنبر الدولي للحوار الإسلامي



INTERNATIONAL FORUM FOR ISLAMIC DIALOGUE

ISSUE 6 / AUTUMN 2009 (VOL 2)

العدد (6) خريف 2009 (السنة الثانية)

بناء الدولة
والمصالحة مع الدين

مأزق الثنائيات
النص والعقل

احياء الخلافة
الاسلامية في لندن!

الاسلام السياسي

انفجار أم انحسار؟!



الكتاب العراقي بين الماضي والحاضر

مهمة المنبر الدولي للحوار الإسلامي

الأهداف الرئيسية للمنبر الدولي للحوار الإسلامي:

- < التعريف بالكتاب الإسلاميين المستنيرين وتشجيعهم وإتاحة منبر لهم لعرض فكرهم ومن ثم دفعهم إلى نقاش حول القضايا الإسلامية الرئيسية المطروحة على الساحة. أي تكوين شبكة من العقول والأقلام الإسلامية بهدف النقاش وتبادل الأفكار والخبرة حول أهم التحديات التي تواجه المسلمين اليوم وأهم احتياجاتهم.
- < طرح أفكار جديدة خلاقة ورائدة لإعمال الفكر الإسلامي المعاصر وتوليد جدل ونقاش تمس إليه الحاجة في عالم المسلمين اليوم.
- < تعزيز ودعم ومساندة الجهود التي يقوم بها المسلمون المستنيرون ذوو الفكر الحر نحو قراءة وفهم عصريين للإسلام وقيمه المتعلقة بقضايا مثل حقوق الإنسان والديمقراطية والتعددية ونبذ العنف، والحياة العامة والحقوق المدنية والمؤسسات الحديثة والدراسات الإسلامية في المستقبل. وأسلحة الدمار الشامل وغيرها.

الأنشطة الرئيسية للمنبر الدولي للحوار الإسلامي:

- < إطلاق مشروع "مقالات الجمعة"، وهو عبارة عن إرسال مقالات مختصرة ولكنها مكثفة بأقلام مجموعة من الكتاب الإسلاميين المعروفين من عدد من الدول الإسلامية تتعرض بالنقد والتحليل لهموم المسلمين المعاصرة.
- < وترسل هذه المقالات عبر شبكة المعلومات الدولية الإنترنت إلى البريد الإلكتروني لمجموعة مختارة ولكنها كبيرة العدد من المشتركين. وفي نهاية كل عام تُجمع هذه المقالات بين دفتي كتاب.
- < تعديل وتحسين وتحديث موقع «islam21.net» على شبكة المعلومات الدولية الإنترنت. ويشمل هذا التحديث الجوانب الفنية والمحتوى والدعاية للموقع والروابط الخاصة بمواقع مماثلة والتي يمكن إضافتها للموقع.
- < الانتهاء من وضع "دليل تعليمي" حديث وعلمي ومرن يأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات التعليمية للمسلمين. من أجل أن يستخدمه الأئمة ومعلمو التربية الدينية.
- < نشر فصلية «islam21» والتي تتناول موضوعات معينة بقدر من التركيز.
- < استضافة منتديات النقاش التي يتحدث فيها مفكرون إسلاميون عن موضوعات معينة تخص واقع المسلمين في وقتنا الراهن. وسيتم طبع محاضر هذه المناقشات وتوزيعها على مجموعة معينة من الأفراد والمنظمات.
- < نشر فصلية «islam21 Youth» والتي تركز على الهوية الإسلامية من منظور الشباب.

يتبنى المنبر الدولي للحوار الإسلامي IFID الالتزام بالحث على نهوض المجتمعات المسلمة من خلال تشجيع القراءة العصرية فيها. والدفع باتجاه العلوم والتثقيف. ويهدف المنبر إلى إحياء روح المبادرة وتشجيع النشاطات الفكرية والتربوية، التي تفضي إلى نمو منظومة عقلية حديثة يرتجى منها إيجاد حلول لقضايا اجتماعية واقتصادية وأخلاقية يشهدها عصرنا الحالي.

١ - فكريا

- تحريك وتطوير وتوفير أفكار جديدة: وتوليد حوار ديناميكي تشتد الحاجة إليه في عصرنا هذا.
- تقديم كتاب جدد ومفكرين بغية تنشيط نقاش جاد في قضايا المسلمين الملحة.
- توثيق، وإصدار ونشر مطبوعات فكرية وتربوية.
- العمل من أجل إنشاء شبكة عالمية من المفكرين والمؤسسات.

٢ - تربويا

- توعية الفرد المسلم بالقيم المدنية والديمقراطية، ونهج التسامح واللاعنف.
- تدريب الشباب المسلم، والقادة، والمعلمين، على القيم المدنية.
- إنشاء شبكة عالمية للنشطاء المسلمين المدنيين.

إيجازا، يتمثل هدف هذا المنبر في إرساء فكر إسلامي إنساني، وديمقراطي عن طريق إدامة وتطوير حوار ديناميكي في القضايا الاجتماعية والأخلاقية ذات الصلة.

الرائد التنويري

المنبر الدولي للحوار الإسلامي



INTERNATIONAL FORUM FOR ISLAMIC DIALOGUE

ISSUE 6 / AUTUMN 2009

العدد (6) خريف 2009



الاسلام السياسي
بين المعارضة
والمقاومة

د. شفيق ناظم الغبرا

5



نشاطات

19



الفكاهة
في العالم الاسلامي

اندريا لوغ

32

Al-Rasid Al-Tanweeri

P. O. Box: 5856

London WC1N 3XX

United Kingdom

Phone:

(+44) 20 7724 6260

inquiry@islam21.net

www.islam21.net

للمراسلة

jamal@islam21.net

الاسلام.. التوحيد
والوحدة والدولة

هاني فحص

25



من مهام المنبر:

تأسيس فكر انساني ديمقراطي واسلامي من خلال الحفاظ على الحوار الفاعل وتطويره

لوحة الغلاف:
الفنان أحمد نصيف

الاخراج الفني:
رياض راضي

هيئة التحرير
هاجر القحطاني (المملكة المتحدة)
فالح حسن السوداني (العراق)
عبد المظيف طريب (المغرب)

رئيس التحرير
د. نجاح كاظم

مبتدأ الكلام

الاسلام السياسي.. هل من معنى حقيقي؟

كذلك تعتقد الحركات الاسلامية السياسية انها صاحبة الشرعية لأكثرية اتباعها وبحجة دفاعها عن الاسلام باعتبار ان المجتمع يقع تحت خيمة توجهها الديني، اي شرعيات القبيلة او فردانية التوجه، بعيداً عن تلك القائمة على الموضوعية والعقد الاجتماعي والوفاق الوطني، شرعيات غير زمنية او قانونية تسلم للاستبداد بانماطه الجديدة. وفي هذا الاطار نتساءل: ما ذنب الاقليات غير المسلمة، رغم صغر حجم تمثيلها النسبي داخل المجتمع، وكيف نضمن عدم تحيز الاحزاب الاسلامية ازاء المواطنين وفقاً لانتماهم الديني او المذهبي.

ولعل تجربة الرسول (ص) في «ميثاق المدينة» بضمان حقوق الاقليات غير المسلمة كاليهود وبعض القبائل الوثنية، كذلك تجربة الخليفة الرابع علي (ع) الذي لم يرض ببيعة نخوية مقتصرة على مجموعة محددة، مصرّاً على بيعة تجمع عليها الامة، لانه يرى في الخلافة عقداً اجتماعياً بينه وبين الامة جمعاء.

ومن التجارب الحاضرة للاسلاميين في الحكم هي احتكار السلطة السياسية والدينية عبر تعيين شخصيات غير كفوءة مهنيّاً بسبب ولائها السياسي او التزامها الديني، مما ادى بالتالي الى سوء اداري وغياب التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتفشي الفقر مع غياب واضح للحرية، وكانت النتيجة اتساع الفوضى والعنف والحزب وشلل اصاب مرافق الدولة ومؤسساتها وزيادة الاستقطاب والتمزق واستخدام الدين كواجهة لاعمال غير مشروعة، الى جانب التمتع بالسلطة تحت يافطات اسلامية، حتى لاحت اسئلة كبيرة بدأ المسلمون قبل غيرهم بطرحها وتمثل بماذا جنى الناس من حكم الاسلاميين وشعاراتهم؟

وجود اسلاميين في سدة الحكم لا يضمن باية صورة من الصور، استئصال الفساد والحد من التهاكك على السلطة وايجاد حلول عملية لمشاكل البلاد والعباد، بمجرد ان القائمين عليها يتلفعون بعباءة اسلامية. وما ينطبق على الاسلاميين يتكرر بذات الصورة على العلمانيين، من خلال المؤسسة العسكرية وغيرها من المؤسسات التي ركزت على الدكتاتورية وتحالفت مع انظمة غير شرعية ضد مجتمعاتها.

ويكمن الحل الامثل بوجود مؤسسات ذات ضوابط تحد من بعض نوازع الطبيعة الانسانية وتوازن حدود السلطة وتفصل بين السلطات وتوفر الشفافية وترسخ الوعي لدى الجميع بأن الدولة المدنية هي لخدمة المواطنين على اختلاف عقائدهم الدينية، مما يحقق احد اهداف الاسلام وذلك بحفظ كرامة الانسان وحرية..

«ولقد كرّمنا بني آدم..» الاسراء ١٧

«لو شاء ربك لامن في الارض جميعاً افانت تكره الناس حتى يكونوا

مؤمنين» يونس ٩٩ ■

د. نجاح كاظم

لا يختلف اثنان ان بإمكان المسلمين ان يلعبوا دوراً حاسماً في استقرار النظام الاخلاقي لعالم مضطرب من خلال التطبيق الفاعل لاخلاق الاسلام وتقديم نماذج ساطعة للعالم اجمع.. فوجود المسلمين المؤمنين كعناصر اخلاقية في مؤسسات الدولة ضرورة بالغة مع امتلاكهم مهارات وقدرات وكفاءات مطلوبة، في خطوة هامة للمساهمة في تطوير وتنمية المؤسسات السياسية والاجتماعية.

وقد نجحت بعض الاحزاب الاسلامية في تحقيق بعض الخدمات الاجتماعية للطبقات الفقيرة اكثر من المؤسسات الرسمية، ولكن كانت ثمة اسباب تكمن خلف تلك الجهود وهي تحقيق قاعدة سياسية، لذا لم تتمكن تلك الجهود، او بعضها على الاقل، من انجاز مؤسسات اجتماعية متطورة تنمو مع المجتمع وتصبح كتلة واحدة مترابطة.

تجارب الاسلاميين السياسيين على صعيد الافراد والمؤسسات والدول تشير الى فشل ذريع في الحكم، اذ لم يقدموا سوى بدائل سيئة، اضافة الى تهاكك على السلطة وفساد مالي واداري وغش واستبداد، علماً ان الاستبداد الديني غالباً ما يكون اقل رحمة واكثر جرماً من الاستبداد السياسي بسبب تلفعه بالمقدس واستغلال الدين كواجهة لردع وقمع الآخر المختلف.

وفي هذا الاطار ثمة سؤالين اساسيين يتطلب نقاشهما دقة بالغة وهما:
الاول: هل تعريف الاسلام السياسي يتمثل بالدعوة الى قيام دولة اسلامية او دينية؟

الثاني: هل الدعوة الى قيام دولة مدنية يعني غياب اثار ثقافة الدولة الدينية بمفهومها التقليدي حتى عند اولئك الذين يرفضون وجودها؟

يتضح ان مناداة معظم الاحزاب الاسلامية السياسية، بقيام دولة مدنية وليست دينية، لكن قيام تلك الدولة يتطلب وجود المجتمع المدني ومؤسساته، بينما في واقع الحال ان منظمات المجتمع في مساحة غير قليلة من العالم الاسلامي مهمشة من قبل الدولة والمؤسسات الدينية، التقليدية منها على وجه الخصوص، فضلاً عن وجود مجاميع ومؤسسات وميليشيات تعمل لمصلحتها، وتقف بالصد من عمل المجتمع المدني.

غالباً ما يعرف الاسلام السياسي بمن يطالب فقط بقيام دولة اسلامية، وهو تعريف مبتور للمصطلح. فالاحزاب الاسلامية السياسية تستخدم الاسلام كواجهة لجذب الناخبين لقوائمها وتحقيق المآرب السياسية وتكريس الظواهر التراثية الملائمة لنهجها.. وما ينطبق على السياسة يتمثل ايضاً مع الثقافة الفقهية السياسية.

ولا بد من القول ان معظم الاحزاب الاسلامية السياسية تتخلف في مزوجة الاسلام مع ثقافة الديمقراطية، سوى في الشكل السطحي، لذا هناك عوز كلي للعقلانية والوعي السياسي والحس المشترك لتطوير الخطاب السياسي للحركات الاسلامية، غير ان معظمها متأثرة، ان لم تكن عاملة، باصول الفقه التراثي الذي لا يستند الى مفاهيم الاخر بغية التكامل، الامر الذي يعمل بالصد من الوعي السياسي باعتباره احد اهم دعائم الدولة المدنية.

الاسلام السياسي: بين المعارضة والمقاومة

حزب الله، بطريقة او بأخرى، في مواجهته في عام ٢٠٠٦، كما نجحت حماس بطريقتها في المواجهة مع اسرائيل، فما استطاعت اسرائيل ان تأخذه بساعات عام ١٩٦٧ من الدول العربية لم تنجح في اخذه من حماس ابان شهر من القتال. ان معركة غزة كانت حرب عربية اسرائيلية يخوضها الفلسطينيون، ولكنها كانت ايضا حرب التيار الاسلامي السني ضد اسرائيل بعد ان خاض التيار الاسلامي الشيعي حربه عام ٢٠٠٦. في الحربين كانت الوسائل مختلفة، وطرق التضحية مختلفة. وفي الجوهر اصبح الاسلام السياسي سلطة مواجهة ودولة مواجهة يمتلك جبهة قتالية اضافة الى تحوله لمعارضة شعبية ورئيسية في دول عربية شتى. هذا كله ساهم في المراحل الاخيرة في زيادة شرعية التيار الاسلامي وانتشاره في الشارع العربي.

لكن هل سينتهي التاريخ العربي بالاسلام السياسي؟ بالتأكيد لن ينتهي هناك. فالتيار الاسلامي يمثل مرحلة ولا يمثل نهاية، كما يمثل قوة ستلعب دورها في انهاء واقع النظام العربي كما نعرفه حتى الان. فالاسلام السياسي قوة سياسية ستفرض على الدول ان تتعامل مع الحل الديمقراطي في نهاية المطاف. فالمستقبل ومسار المنطقة العربية هو نحو الانفتاح الفكري والعقائدي وبناء السلام واحترام الاقليات وفصل الدين عن الدولة وفصل الحقوق عن الدين واحترام الحريات. فهذا الاطار سيكون جزءاً طبيعياً من كل بناء هادف للتنمية في ظل وعي الافراد بحقوقهم. ولكن هذا لا يعني ان لا نرى ان هذه المرحلة التاريخية تتضمن دوراً خاصاً للاسلام السياسي في مشروع المقاومة والمعارضة وتحرير الاراضي المحتلة اضافة الى مشروع التنمية وبناء الدول. ان الاسلام السياسي جزء من التشكيلية السياسية والاجتماعية والانسانية التي تتطلب حواراً وتعاملاً بناءً. ربما عندما يصل الاسلام السياسي بواسطة صناديق الاقتراع للحكم في اكثر من بلد تكون بداية تعديله لاطروحاته كما حصل في تركيا وكما قد يحصل في العراق وفي مواقع اخرى. ان الطريق فيه اكثر من مجرى بما يساهم بعملية تغيير شاملة ■

الكثير منا في الصف الليبرالي يمتلك حساسية تجاه استخدام الدين في السياسة وتجاه الاسلام السياسي. ولكن هذا التيار اصبح يتمتع بوجود حقيقي في كل ارجاء العالم العربي. فبعضنا يخلط كل يوم كما خلطت الادارة الامريكية الاخيرة بين الاسلام السياسي وبين التطرف والارهاب، وبعضنا الاخر يرى في كل ممارسة للاسلام السياسي عدواً للتقدم وللمستقبل وللحضارة وللمدنية. في تعاملنا مع الاسلام هناك الكثير من ضعف في الحوار، وعدم رغبة في الاستماع. فلو اقمنا انتخابات مفتوحة وصادقة في كل العالم العربي لاسس الاسلاميون حكومات اسلامية في معظم الدول العربية. على الاقل لو اقمنا انتخابات نزيهة سيكون هذا التيار اكبر اقلية ويحقق بالتالي الاغلبية النسبية. ان اهمال التعامل السياسي البناء مع التيار في الكثير من الدول العربية يساهم في زيادة حدته وتطرفه ورفضه للطرف الاخر كما يساهم في تأخير عملية انضاج التطور الديمقراطي في البلاد العربية. علينا ان نفكر بطريق اخر مع الاسلام السياسي والا ساهمنا بادخال منطقتنا بمزيد من العنف والتراجع.

لقد افرزت الانظمة غير الديمقراطية التي تعرفها منطقتنا معارضة بقوة مراسها وعنادها وعسكارية احكامها. هكذا تتواجه انظمتنا بامر يصعب معارضته: معارضة تعتمد على الدين وتطبيقه. ربما لو كانت انظمتنا العربية اكثر مرونة واكثر استعداداً لتداول السلطة لتغير الموقف ولكانت قوى المعارضة لدينا اكثر مرونة هي الاخرى كما هو الحال في تركيا وكما تتطور الاوضاع بين الاسلاميين العراقيين الذين تحولوا نحو المرونة في الصف الشيعي والسني بنفس الوقت. بمعنى اخر هكذا نظام سياسي عربي شديد التمسك بالسلطة والقوة سوف يفرز بطبيعة الحال معارضة شديدة الرأس شديدة التعصب والمغالاة. بل يمكن القول بأنه كلما قامت في عالمنا انظمة امنية اكثر قوة تحولت المعارضة الى غط اكثر تشدداً. هذا وهو الواقع الذي افرزه النظام العربي في العقدين الاخيرين.

ولقد تعزز دور التيار الاسلامي العربي من خلال اخر مواجهتين بين هذا التيار واسرائيل. فقد نجح

افرزت الانظمة غير

الديمقراطية في المنطقة

معارضة تعتمد على الدين

وتطبيقه

مسار المنطقة العربية هو نحو

الانفتاح الفكري والعقائدي وبناء

السلام واحترام الاقليات وفصل

الدين عن الدولة وفصل

الحقوق عن الدين واحترام

الحريات



د. شفيق ناظم الغبرا

موقع "شغاف الشرق الاوسط" الالكتروني

الإسلام السياسي في لحظة الولادة

للإسلام ولأمة المسلمين، مثلهم في ذلك مثل الأحزاب الشيوعية في نظرتها إلى علاقتها التمثيلية مع الطبقة العاملة، أو مثل الأحزاب القومية (العقائدية) في نظرتها إلى علاقتها بالأمة.

فأمام خشية الإسلاميين، في الثلاثينات والأربعينات، على الجمهور من التغريب، وعلى الإسلام من هذا الجمهور، نأوا بالإسلام عن (الأمة) حينما لم يعودوا يأمنون الأمة/ الجمهور على الإسلام، وتمسكوا بالشرعية كملاد له ولهم، حينها تحولت "الشرعية" في وعي الإسلاميين إلى ما يشبه أيديولوجيا النخبة، التي لم تعد تقتصر مهمتها على إعادة الشريعة إلى السلطة، بل إلى إعادة الإسلام إلى الأمة/ الجمهور أيضاً، وإلى انتشال هذا الجمهور من (الجاهلية)!. لذا فإن حركة الأخوان المسلمين جاءت كجواب خاطئ على أزمة حقيقية يعاني منها وعي النخبة الإسلامية، هذا الجواب الخاطئ أبعدها عن هاجس الديمقراطية. غير أن حركة الأخوان المسلمين غدت أهم الحركات الإسلامية وأكثرها تأثيراً في انتشار وتأطير الفكر الإحيائي على الصعيد العربي والإسلامي، ركزت في بداياتها على الطابع الدعوي والثقافي العام، وعلى المسائل الشعائرية والرمزية وقضايا الهوية، غير أن هذا لم يمنع البناء من صياغة مفاهيم سياسية عامة تنبئ بالراديكالية السياسية، فعلى الرغم من أنه لم يعارض دستور ١٩٢٣، الليبرالي في مصر، فقد شدّد على "أن الإسلام مصحف وسيف، ويشّر بالدولة الإسلامية، ووضع في مقدمة اهتماماته، إقامة "الحكومة الإسلامية الحقيقية"، لتكون نواة أو نقطة انطلاق للوصول بالتدرّج وعبر مراحل تمهيدية إلى دولة الخلافة الجامعة. فصار قيام (الدولة الإسلامية) التي تطبق الشريعة، لدى البناء، واجباً شرعياً وليس شأنًا تديرياً فرعياً اجتهادياً كما كان عليه الحال عند الفقه السني على مر تاريخه، وعند الفقه الشيعي الإخباري في زمن الغيبة. وبذلك كان البناء أول من اعتبر مسألة السلطة، في المجال السني، مسألة عقدية لا

لعل تصدع الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى، وتقسيم المشرق العربي وفرض الانتداب والحماية الغربية عليه، ومن ثم إلغاء تركيا الكمالية لمؤسسة الخلافة في ١٣ آذار عام ١٩٢٤، كان وراء انكماش الإصلاحية الإسلامية بخطابها المنفتح على الثقافة الأوروبية الحديثة، وعلى مفاهيم الديمقراطية والدولة الدستورية، ويزور أطروحات الإسلاميين المجدد.

فقد خلّف انهيار وتصدع الخلافة فراغاً هائلاً على مستوى المرجعيات العليا، تأزم معه الفكر الإصلاحية الإسلامي، وولد سلسلة من المراجعات الفكرية، انبثقت عنها الحركة الإسلامية المعاصرة برهاناتها على بناء عالمية إسلامية ثانية، تستعيد بها النسق الشرعي للخلافة الإسلامية. وقد عبر عن هذا التحول، على الصعيد النظري، رشيد رضا الذي جسده بكتابه (الخلافة العظمى) بانتقاله إلى موضوعات السياسة الشرعية، كما عبّر عنه، على مستوى الحركة الاجتماعية، جماعة الأخوان المسلمين في مصر، التي تأسست في آذار ١٩٢٨م وهي الجماعة الأم لمعظم التيارات الإسلامية والحركية الإسلامية، فكانت دعوتها إلى الدولة الإسلامية، أو تطبيق الشريعة، بمثابة رجوع بعيد لقيام الجمهورية العلمانية الكمالية، ولبناء الدولة الوطنية/ القومية. فأنفق الفكر الإسلامي الكثير من طاقاته في محاولة استعادة صورة الخلافة الضائعة بصيغتها القديمة، لهذا أتت الردود عنيفة من الإسلاميين على أطروحات (علي عبدالرازق) التي اعتبر فيها الخلافة مؤسسة وضعية يعود تقرير أمرها إلى الأمة، بينما انتهى الإسلاميون المجدد، في توجهاتهم الجديدة، إلى وضع (الشريعة) في مقدمة أطروحاتهم ومطالبهم، على حساب مرجعية الأمة، بل في مواجهة الأمة، وفي الوقت نفسه أعلوا من شأن (طلبة) الأمة (الفتية الذين آمنوا بربهم)، أي النخبة المتمثلة بجماعة الأخوان المسلمين، أو جماعة التكفير والهجرة في ما بعد، أو أمثالهم، ووضعوا هؤلاء في مرتبة المؤتمنين على الشريعة والممثلين الحقيقيين

كان البناء أول من اعتبر مسألة السلطة مسألة عقدية لا اجتهادية وأنها من الأصول لا من الفروع

حركة الأخوان المسلمين جاءت كجواب خاطئ على أزمة حقيقية يعاني منها وعي النخبة الإسلامية

تحولت "الشرعية" في وعي الإسلاميين إلى ما يشبه أيديولوجيا النخبة، التي لم تعد تقتصر مهمتها على إعادة الشريعة إلى السلطة، بل إلى إعادة الإسلام إلى الأمة/ الجمهور أيضاً انتشاله من (الجاهلية)

شمس الدين الكيلاني

صحيفة «المستقبل» البيروتية



"اسلاميو السياسة" أم "سياسيو المسلمين"؟

تنحو المؤسسات السياسية والصحفية في الغرب الى اطلاق تسمية «الاسلام السياسي» على المجموعات «السلفية» و«الاصولية» ودعاة العودة الى نظام «الخلافة» الاسلامية وكذلك اي منتج لاي شكل من اشكال التوفيق بين متطلبات العصر ومكثاته في العمل السياسي وبين ثوابت التراث والتجربة التاريخية للمسلمين.

وبينما يمكن تفهم وصف ممارسة سياسية ما وصفا دينيا لغرض التعريف وحسب. فان الاشكالية تبرز حين يتم الخلط بين «السياسيين المتدينين» و«سياسيي الاحزاب الاسلامية». وتكمن الاشكالية هنا في ان الممارسات الخاطئة والسلبية لسياسيي الاحزاب الاسلامية تنعكس على تعريف العلاقة بين الفرد والمجتمع من جهة وبين المكون الديني بالغ الاهمية والحساسية في صيرورة الانسان ومسار الشعوب. من جهة اخرى.

بعبارة اخرى. يتم حصر «الدين» في زاوية «الصراع على النفوذ ومصادر القوة» في التجربة الانسانية. وهو صراع طبيعي يشهده اي اجتماع بشري بدءا من الاسرة. ويمكن قراءته في ضوء علم الاجتماع الحديث ومقولاته. الخاضع بدوره للمراجعة والتطوير باستمرار.

وهذا الابتسار المحل يقوم به الجانبان. الجانب الذي يوظف ما للدين من سلطة على الوجدان الفردي والجمعي لتحقيق تفوق في لعبة الصراع على النفوذ والقوة. والجانب الذي يحاكم او يحاول ان يلغي اي دور للمكون الديني في حياة الفرد والجماعة بناء على الخلط بين النسبي (التجربة البشرية) والمطلق (الوحي) ودوره في تشكيل وعي اعلى للانسان الى جانب العقل.

كلا الطرفين يساهم في تشويه الوعي واعاقة العقل. وفي حالة «الاحزاب الاسلامية» ثمة خلط بنيوي يكمن في التعريف. فما يكرسه «التحزب السياسي» اساسا هو الاجتماع على رؤية واسلوب في العمل السياسي محدد ومتعين لا يشمل باي حال «الناس كافة» ولا يمكن له ذلك لانه نتاج اجتهاد بشري نسبي وغير مطلق. فضلا عن كونه محكوما بعوامل الزمان والمكان. بينما تحيل كلمة «الاسلامي» الى العلاقة مع الدين او الديانة بشكل عام. وقد يكون مفهوما مثلا ان تتم الاحالة الى الانتماء الثقافي او الجغرافي او حتى الفكري لدى الاحزاب كما هو الحال مع «الحزب الشيوعي» على سبيل المثال الذي تظلله فلسفة معينة ورؤية كونية ومنظومة قيمة محددة وواضحة تجعل بالامكان مساواة تجربته في ضوءها. لكن هذا لا ينطبق على الاحالة الى «الدين» بحكم وجود عامل «الوحي» الذي يتجاوز الانساني النسبي الى الالهي المطلق ما يخرج من نطاق التحديد بالزمان والمكان ويجعل من المتعسر مساواة تجربته لارتباطها بالمقدس.

ناهيك عن ان علاقة الانسان بالنص المقدس او الوحي. شابها الكثير من التشويه وسوء الفهم وتأثرت باهواء السلاطين والحكام. وهي بشكل طبيعي تخضع لاجتهادات البشر واحوال المجتمعات من تقدم او تخلف.

لكن هذا لا يقترح باي حال. التجاهل الساذج لآثر النص المقدس على تشكيل انماط التفكير والسلوك عند المؤمنين به. بل في الواقع بعيدنا الى نقطة البدء حيث التفريق بين «المتدين» بما يعنيه من التزام وممارسة فردية لآثار هذه العلاقة مع الوحي (او حتى التجربة الدينية كاملة) وبين «الاسلامي» بما يعنيه من انتساب حزبي الى حركة سياسية التزمت اجتهادا انسانيا حول رؤية الدين (في الغالب من وجهة نظر مذهبية / فئوية معينة) الى نظم حكم الناس وبناء الدول والمجتمعات.

ربما يمكن اقتراحه هنا هو تحرير النص المقدس من اشتراطات الزمان والمكان والقراءات التعسفية الضيقة. وتحرير العقل الانساني من اشتراطات الوسطاء في علاقته مع النص المقدس. والالتفات الى اجترار صيغ عملية لما «ينفع الناس» من اشكال تنظم علاقاتهم وتضمن مصالحهم تكون خاضعة للدوات المعرفية والتقنية لزمانها ومكانها ويرفدها «النص المقدس» برؤية كونية ومنظومة قيمة تحكم الافراد قبل الجماعة في تعاملهم مع الانسان وحياته على الارض.

هاجر القحطاني

Hajar@islam21.net

اجتهادية وأنها من الأصول لا من الفروع. والحال، اننا إذا عاينا المفاهيم الجديدة التي أضافها البناء والإخوان نجد، أن ما يقبع خلف تلك المفاهيم، هي حقيقة أن الإسلاميين باتوا يتصورون أن الإسلام في خطر، ليس من الثقافة الغربية فقط بل من الحكام وأيضاً من الجمهور/ الأمة الذي أصبح ميالاً للقوميين أو اليساريين، ولم يعد يؤمن على الإسلام. لذا أرادت أن تفرض حمايتها له ولو بالقوة، فالتجته استراتيجيتهم إلى استلام السلطة وتطبيق الشريعة وهذا معنى قول حسن البنا: "الإسلام دين ودولة ومصحف وسيف".

وعلى الرغم مما أظهره من حرص على التكيف مع الفكرة الدستورية التمثيلية، والانتخابات البرلمانية، فقد أدخلنا البناء بأطروحاته تلك في مجال فكري مبتدع لا يشبه الإسلام في قرونه الماضية، يقوم على الدعوة ضمناً إلى: استيلاء نخبة إسلامية (الإخوان المسلمين) على السلطة لتفعيل الإسلام في المجتمع وإعادته إلى السلطة ولو بالقوة، وهو ما يغيّر الإسلام المتعارف عليه. فبينما كان إسلام المذاهب الفقهية المعروفة، يرى أن الجماعة (الإجماع)، هي أساس المشروعية، ومناطق المرجعية، وحاضنه للنص والشريعة وشارح لهما، وبالتالي تملك سلطة المرجعية، نقل الإسلاميون الجدد، مع البناء، العصمة إلى (الشريعة)، والناس/ الجماعة بنظرهم قد هجروا الإسلام، فقلّبوا في مواقفهم تلك أطروحات الفقه التقليدي رأساً على عقب، ففي حين اعتبر أهل السنة الشأن السياسي شأنًا تديرياً فرعياً واجتهادياً، وليس شأنًا عقائدياً، اعتبره الإسلاميون جزءاً من الدين، لا لأن الحاكم مقدس، بل لأنه مكلف بمهمة مقدسة تتعلق بتطبيق شرع الله، وتمسكوا بمرجعية الشريعة في الشأن السياسي على حساب ولاية الأمة على نفسها. كما أنشأ البناء نفسه التنظيم السري (التنظيم الخاص)، الذي قام بدوره بالعديد من الاغتيالات، ودعا إلى حل الأحزاب لدمجها في هيئة دينية واحدة، فمهد لسلطة الحزب الواحد. وهكذا مهد الإسلاميون في مرحلة البناء إلى بزوغ الحركة الإسلامية التكفيرية، التي توجتها أطروحات سيد قطب عن الدولة الدينية الشيوقراطية، دولة الحاكمية المعصومة، لتدشن تلك الأطروحات اللحظة الثانية في تجربة الإسلام السياسي، التي أستيبحت فيها الأرواح والنفوس والزرع والضرع!

الإسلام السياسي: مأزق الثنائيات (النص والعقل)

حل معرفي لمأزق الثنائيات الضاغطة، حتى الإسلام التركي لم يتمكن من التوصل الى حل معرفي حقيقي، بل انه قفز عليه، مختاراً طريق السكوت عن التناقضات ليتعايش بطريقة اخرى معها رغم انها تناقضات. ولهذا نجد ان تركيا تشهد بين الفينة والاخرى مأزقا بين علمانية الدولة واسلامية الاحزاب الحاكمة، وينتهي المأزق باقصاء الاسلاميين.

في العراق، لم تعش التيارات الاسلامية، لغاية التغيير، مأزق الثنائية بالشكل الذي عاشته تيارات اسلامية اخرى، وذلك بسبب انها انقطعت من الارض والواقع الذي تنتمي اليه، وقيمت تعيش في فضاء المعارضة دون القدرة على المساس بالارض والهبوط اليها، طبعا السبب الرئيس هو ان النظام السابق قطع اغلب خيوط التواصل بينها وبين قواعدها. وعندما تقطع خيوط التواصل تصبح الاحزاب بعيدة عن تناقضات الواقع. وايضا ان الاحزاب السياسية العراقية كانت تعارض نظاما مستبدا دكتاتوريا، فتمكنت من توحيد جهودها مع المعارضة غير الاسلامية في هذا الاتجاه. وبقي التيار الاسلامي يعيش بعيدا عن ثنائية المعاصرة والماضي، وقيمت ايديولوجيته سليمة من الكثير من تحديات المعاصرة، مستحضرا النص في طرق تفكيره واليات عمله، ضمن خلافات بين اطرافه حول تفسير النص المقدس بين طرف مؤيد لولاية الفقيه وآخر معارض لها، لكن ماذا عن المرحلة اللاحقة للتغيير، اي عندما انتقل الاسلام السياسي من المعارضة الى السلطة؟ هل تمكن هذا التيار من التعاطي مع الثنائيات الضاغطة بشكل معقول؟ وهل نجح باعادة بناء ذاته بعيدا عن الخطاب والبرامج الايديولوجية السابقة؟ وقبل الخوض في الاجابات هناك قضيتان اساسيتان ينبغي فهمهما:

اولا: ان التغيير في العراق، وعملية بناء دولة ما بعد صدام قامت بفعل ارادة اميركية غلفت بغطاء بناء الديمقراطية في العراق باتجاه التأسيس لتجربة نوعية يمكن تعميمها على

تتبع اغلب تحديات الاسلام السياسي في العالم من طريقة التعاطي مع ثنائيات النص والعقل، التراث والحداثة، سلطة الله المطلقة وسلطة الشعب غير المكتسبة، الخلافة والديمقراطية، الانفتاح والانغلاق.

ورغم محاولة الكثير من رواد التوفيقية الاسلامية رفع التقاطع بين طرفي هذه الثنائيات، والسعي للوصول الى رؤية متوازنة تفي بمتطلبات المعاصرة والماضي، رغم ذلك لم يستطع الاسلام السياسي بتياراته المختلفة ايجاد صيغة توازن حقيقية ومناسبة وسليمة. وحتى وقت قريب كانت القوى الاسلامية في مصر والسعودية وايران والعراق والشام وباكستان تتعامل مع الديمقراطية والحداثة وسلطة الشعب والعقل بمنطق ينطوي على الخشية والريبة ليصل في بعض الاحيان ولدى بعض القوى الى مستوى المساواة بين تلك القضايا والكفر. وهذا لا يعني ان اليات تعاطي الاسلام السياسي مع الثنائيات واحدة ومتشابهة، بل هناك اختلافات في طبيعة الرؤية ومساراتها بين تيار وآخر ومن بلد الى اخر. فحركة الاخوان المسلمين في مصر مرت بتغييرات في الية التفكير، وانتقل الاخوان من مرحلة القطيعة الكاملة مع مؤسسات الدولة الى مرحلة تركيز المعارضة للسلطة الحاكمة من خلال المشاركة بمؤسسات الدولة، في حين ان الاسلام السياسي السعودي بقي يؤسس لسلفيته وانتقلت بعض فصائله من التحالف مع سلطة العشيرة الى التصدي لها واتهامها بالولاء للكافر. ويشهد منطق التيار الاسلامي في ايران تغييرات مستمرة يفرضها الشعور العارم لدى النخب والكثير من الشرائح الشعبية بالحاجة الملحة للتغيير، ولذلك انتقلت ايران من مرحلة وحدة الرؤية الدينية للدولة في ثمانينيات القرن الماضي الى ثنائية الاصلاحيين والمحافظين. وتعتبر التجربة التركية هي الاكثر مرونة في التعاطي مع الاخر الثقافي. ولكن تبقى الازمة حاضرة، رغم سعة التغييرات وعمقها، فباستثناء تركيا، لم يتمكن اي من التيارات الاسلامية المعاصرة من التوصل الى

التيارات الاسلامية ما زالت عاجزة عن الظهور بمقاربة معرفية بين بنيتها الدينية وضرورات الدولة المدنية

الاحزاب الدينية تهتمك نخباً سياسية لكنها لا تهتمك نخباً ثقافية قادرة على البحث عن الحلول المعرفية للتناقضات

هل تمكن الاسلام السياسي خلال انتقاله من المعارضة الى السلطة من التعاطي مع الثنائيات الضاغطة بشكل معقول، ونجح باعادة بناء ذاته بعيداً عن الخطاب الايديولوجي؟

عمار السواد

صحيفة «الصباح» البغدادية



حتى وقت قريب كانت
بعض القوى الاسلامية
تعامل مع الديمقراطية
والحدثة بنطق ينطوي
على الخشية والريبة ليصل
في بعض الاحيان الى
مستوى المساواة بين تلك
القضايا والكفر

يحتاج الاسلام السياسي
الى وضع اسس
معرفية جديدة تضعها
النخب الثقافية انطلاقا
من استحقاقات
وتراكمات الزمان
والمكان. خصوصا
وان الاغلبية المتدنية
التي كانت هوجودة
بعد التغيير ما عادت
قائمة بنفس قوتها
وحجمها

معرفية لخطاب وبرامج القوى الاسلامية في العراق. نموذج اخر من التخطيط، هو ما طرحه حزب الفضيلة ومرجعياته الدينية، عندما عارضوا استخدام الرموز الدينية في الانتخابات واصدرت المرجعية الدينية للحزب بيانا استنكرت فيه استخدام الرموز الدينية، ولكنها في البيان ذاته اكدت على ان المرجعية الدينية والسياسية متحدة ولا يمكن فصلهما. نموذج ثالث للتناقضات وعدم القدرة على بناء رؤية رصينة توائم بين الثنائيات، يكمن في اسلامية الحزب الاسلامي وانذفاعاته باتجاه الشعارات القومية، فهذا الحزب يؤمن بالاسلام كايديولوجيا، ولكنه يناقض نفسه بالرؤية القومية التي تدفعه باتجاه التقارب مع العرب على حساب الآخرين. ويعاني الحزب الاسلامي من تناقض اخر هو ذاك القائم بين ثابت مشروعية المقاومة المسلحة الذي يؤمن به ومنبعه الشرعي هو مقاتلة الحاكم الكافر، وبين الانخراط في المؤسسات التي يحميها الاحتلال الكافر. نموذج رابع يكمن في العلاقة بين المرجعية الدينية والدولة في خطاب المجلس الاعلى الاسلامي، فلم يقدم لنا المجلس الاعلى حتى الان صيغة معرفية مناسبة لتلك العلاقة بين ثنائيي الدولة المدنية ودور المؤسسة الدينية. نموذج اخر يكمن في عجز حزب الدعوة عن تقديم مشروع كامل يبرر معرفيا ما طرحه رئيس الحزب باعتباره رئيسا للوزراء من مواقف تقترب من عملية بناء الدولة المدنية مع ان الحزب لم يستطع ان يوضح مديات ايديولوجيته الدينية في برنامج سياسي واضح وصريح. هذه النماذج وسواها، تمثل مستوى التناقض في بناء العلاقة مع الثنائيات القائمة، وهذا التناقض لا يرفع بالطريقة التركيبية القائمة على اساس القفز على وضع الحلول الاولية، وليس بالنموذج الايراني القائم على اساس التمسك بصناديق الاقتراع تحت رقابة الولي الفقيه، ولا بالنموذج السعودي القائم على اساس التعامل بمنطق السلفية مع الحياة المعاصرة. انما يحتاج الى وضع اسس معرفية جديدة تضعها النخب الثقافية انطلاقا من استحقاقات وتراكمات الزمان والمكان. خصوصا وان الاغلبية المتدنية التي كانت موجودة بعد التغيير ما عادت قائمة بنفس قوتها وحجمها. ولكن هذه الاحزاب تمتلك نخبا سياسية ولكنها لا تمتلك نخبا ثقافية قادرة على البحث عن الحلول المعرفية للتناقضات ■

الشرق الاوسط. فلم يكن امام اي من اطراف المعارضة السابقة، الاسلامية او العلمانية، خيارات متعددة سوى التماشي مع بعض مقولات المعاصرة مثل الديمقراطية. ثانيا: ان الواقع الشعبي كان، الى ما قبل عام، مطبوعا بالتدين العام، لاسباب كثيرة، لا يسعنا الحديث عنها هنا. لذلك فان التيارات الاسلامية وجدت نفسها امام وضعين، احدهما يدفع نحو المعاصرة، وهو الوجود الاميركي القوي، والاخر يدفع باتجاه التمسك بخيار الايديولوجيا الدينية، وهو الواقع الشعبي ذو الاكثية المتدنية والمقاد من قبل المرجعية، سواء مرجعية السيد السيستاني، او مرجعية الشهيد محمد الصدر بمقولاتها المتغلغلة في وجدان الطبقة الفقيرة من الشيعة. وهنا برزت الثنائية بشكل حاد، فرضت نفسها على تيارات الاسلام السياسي، فهي تمتلك قاعدة شعبية دافعة، ولكنها تواجه قوة تدفع باتجاه دولة مدنية معاصرة قائمة على اسس علمانية ديمقراطية. ورغم مرور اربع تجارب مهمة في عملية بناء النظام السياسي في العراق وهي تجارب (مجلس الحكم، الحكومة المؤقتة، الجمعية الانتقالية، البرلمان الدائم)، فان التيارات الاسلامية ما زالت عاجزة عن الظهور بمقاربة معرفية توائم بين بنيتها الدينية وضرورات الدولة المدنية. فهي تسعى للتمسك بطرفي الثنائية بدون وضع اسس معرفية تحدد الاوليات وتكشف عن حجم التوائم بين طرفي المعادلة الثنائية في العراق. وما ورد في الدستور يعبر عن حالة من الفوضى في التعامل مع المقولات، فالدستور ينص على منع تشريع اي قانون او اصدار اي قرار يتعارض مع ثابت من ثوابت الشريعة، وفي الوقت ذاته ينص على منع اصدار اي قانون وقرار يتعارض مع حقوق الانسان والحريات المدنية في البلاد. هذه المادة الدستورية تعبر عن التخطيط في التعامل مع ثنائية الحدثة والتراث، فالاسلاميون قفزوا على حالات التقاطع التي قد تحدث في المستقبل بين الثوابت الدينية والحريات المدنية وحقوق الانسان. والتقاطعات بين ثنائيي الثوابت والحريات لا يمكن حلها عبر هذا النص الدستوري، لانه قفز عليها، واجتازها. واي حل لا بد وان يستند الى اعادة صياغة

(الإسلام السياسي): أهي مرحلة الأفول؟

استثناء بشكل ما في هذا السياق، ولذلك يمكن اعتبار نتائجها مؤشرا ذا دلالة، بخلاف الحال مثلا في الانتخابات التونسية التي ستُجرى بعد شهور.

فليس ممكنا بناء سيناريوات لمستقبل الحركات الإسلامية أو غيرها بناء على نتائج الانتخابات في العالم العربي، وحتى إذا كانت هذه الانتخابات أفضل حالا، فهي لا تكفي لتقدير وزن ظاهرة هي في جوهرها أقرب إلى حركة اجتماعية قاعدية منها إلى تيار سياسي.

فقد تغلغلت الحركات الإسلامية الأصولية المعتدلة في المجتمعات العربية اعتمادا على عمل اجتماعي قاعدي grassroots في المقام الأول، ولم يكن عملها السياسي إلا رأس جبل الجليد الظاهر، أما الجبل نفسه فقد يكون عبر تراكم العمل الاجتماعي، الخدماتي، الدعوي في المجتمع، وخصوصا في أوساط شرائح الدنيا والوسطى.

وهذه «بضاعة» لا يمكن أن تكسب في البلاد التي تعجز الدولة فيها عن تقديم المقدار الضروري من الرعاية الاجتماعية، أو لا تضع ذلك ضمن أولوياتها، إما لخطأ في سياسة حكومتها، وإما لأن هذه السياسة منحازة إلى فئات اجتماعية أعلى.

ولذلك فعندما يؤكد بعض المبشرين بتراجع الحركات الإسلامية أو أفولها، يبدو هذا التقدير أقرب إلى التفكير الرجوي wishful thinking منه إلى قراءة دقيقة للواقع. فكساد بضاعة ما، أي تراجع الطلب عليها، يحدث حين يجتذب غيرها هذا الطلب، ولكي يحدث مثل ذلك في البلاد العربية التي يرتفع فيها معدل الفقر والتهمة، ينبغي أن تتبنى حكوماتها سياسة اجتماعية أكثر انجيزا إلى الفئات الأضعف.

وبالرغم من أن الحركات الإسلامية المعتدلة تستمد نفوذها من دورها المجتمعي، فالأرجح أن شيئا من الإصلاح السياسي يمكن أن يحد من هذا النفوذ، فبعض هذه الحركات يكتسب تعاطفا من جراء الحصار السياسي المفروض عليها، والملاحظة التي يتعرض لها بعض أعضائها، فتبدو كما لو

ما زالت الحركات الإسلامية الأصولية تحظى بمساحة كبيرة من الاهتمام الإعلامي والأكاديمي والسياسي في بلادنا العربية، كما في غير قليل من الدول الغربية. حضورها ظاهر في الكتب والدراسات والتقارير التي تصدر عنها، كما في تغطية أخبارها ونشاطاتها في وسائل إعلام مختلفة.

ويظهر هذا «المزاج» الجديد في كتابات وتغطيات إعلامية وحوارات في وسائل إعلام ومراكز أبحاث عربية وغربية على حد سواء. مجلة «الايكونومست» البريطانية بشرت في احد اعدادها الاخيرة بتراجع «الإسلام السياسي» في مصر. ولكنها قصدت الحركات الأكثر تطرفا، فيما رأت أن دور المعتدلين ازداد. وهي خلطت، بذلك، بين «الإسلام السياسي» الذي يشير إلى من يُطلق عليهم معتدلون، و«الإسلام السلفي الجهادي» الذي يعتبر مرجعية المتطرفين.

غير أنه، وبعيدا عن هذا الخلط، يبدو الاعتقاد في تراجع الحركات الإسلامية في مجملها آخذا في الانتشار. وقد زادت نتائج الانتخابات النيابية، التي أجريت أخيرا في لبنان والكويت بصفة خاصة، الاقتناع بذلك. وزودت أصحاب هذا الرأي بما يعتبرونه حجة واقعية، فقد تراجع الإسلاميون في الانتخابات الكويتية، وعجز حزب الله وحلفاؤه عن انتزاع الأغلبية في الانتخابات اللبنانية، ويتوقع أصحاب هذا الرأي تراجع الإسلاميين في بلاد أخرى في الفترة القادمة.

ولكن هذا التوقع يبدو متعجلا، لأنه يقوم على قراءة مختلف عليها لواقع الحركات الإسلامية، فهذه القراءة التي تجزم بتراجع الإسلاميين، أو حتى تراجع ذلك، تحتاج إلى مراجعة لأن الدليل التجريبي الرئيسي الذي تعتمد عليه هو بطابعه متغير، فنتائج الانتخابات، أي انتخابات، تعطي مؤشرا يتعلق بالمدى القصير أو المتوسط على الأكثر، كما أن هذا المؤشر يصعب الاعتماد عليه في معظم بلادنا العربية لصعوبة الاطمئنان إلى أن نتائج الانتخابات فيها تعبر عن الاختيار الشعبي، فالانتخابات في لبنان والكويت تعتبر

ليس همكنا بناء سيناريوهات لمستقبل الحركات الإسلامية بناء على نتائج الانتخابات في العالم العربي، فهي لا تكفي لتقدير وزن ظاهرة هي في جوهرها أقرب إلى حركة اجتماعية قاعدية منها إلى تيار سياسي

الحركات الإسلامية المعتدلة تستمد نفوذها من دورها المجتمعي، فالأرجح أن شيئا من الإصلاح السياسي يمكن أن يحد من هذا النفوذ



د. وحيد عبد المجيد

صحيفة «اوان» الكويتية



"إسلامات" سياسية

شاع تعبير الإسلام السياسي L'islam politique في أواخر ثمانينيات القرن الماضي. في دراسات غربية وعربية تتناول التنظيمات السياسية، أو التيارات الإسلامية الإيديولوجية، التي تزعم السعي إلى إقامة دولة قوام حكمها مبادئ الإسلام وتعاليمه. سواء في مستوى بلد معين أو في مستوى "الأمة". ذلك الكيان اليوتوبي. إلا أن بعض الكتاب الغربيين، الفرنسيين بخاصة، يبدون أنهم يؤثرون تعبير "الإسلاموية islamisme"، الذي خُف به دلالة الـ"عنف". ويشدد على الصفة السياسية لدى تلك التنظيمات والحركات أكثر من تشديدها على مظهرها الديني الخالص.

لكن إذا كانت التنظيمات التي تمارس نشاطا سياسيا، وتشكل بنيتها التنظيمية على صورة الأحزاب الحديثة، وترفع في الوقت نفسه شعار الإسلام دين ودولة، توضع كلها تحت مسمى "الإسلام السياسي". إلا إنها لا تتشابه مع بعضها البعض في تجاربها، فمراحل تحول حزب "الرفاه" التركي، الذي تأسس في العام ١٩٧٠ باسم "ملي نزام"، ثم صار "ملي سلامت"، بعد أن حضر مرات عدة، لا تشبه تحولات "الإخوان" الفكرية والتنظيمية في مصر. بخاصة بعد ما تعرض له من حملات قمع بعد العام ١٩٥٤، وانشقاقاته وما حث عليه من تشكيل تنظيمات أخرى، كـ"الجهاد" التي لا تجد غير الانقلاب المجتمعي والسياسي سبيلا لإصلاح مصر. كما أن تجربة الإسلاميين، الإخوان، في العملية السياسية في الأردن لا تشبه تجربة "التيهة الإسلامية للإنقاذ" في العملية السياسية في الجزائر. وهذه التجارب تختلف عما شهدته وتشهده "جماعتي إسلامي" الباكستانية، وتجارب هؤلاء - وهم مسلمون سنة - لا تتفق مع تجارب وتوجهات أحزاب إسلام سياسي شيعية، كالتي في العراق وإيران ولبنان، بخاصة.

هذه تنظيمات إسلام سياسي حزبية، وهناك حركات إسلام سياسي، يطلق عليها في الأدبيات الغربية "تنظيمات جهادية"، أي عنيفة أو تتوسل العنف لبلوغ غاياتها أو فرض وجودها، تختلف، بدورها، عن تلك التنظيمات الحزبية في طبيعة بنائها التنظيمية ووسائلها وأهدافها. وقد ظهرت على المسرح العالمي بشدة بعد اعتداءات الحادي عشر من سبتمبر، وراحت تتوالد، كالقاعدة في بلاد الشام، والقاعدة في بلاد المغرب العربي، والقاعدة في الجزيرة العربية، والقاعدة في بلاد الرافدين، الخ.

إن لا بد من الانتباه إلى أن للإسلام السياسي أشكال تتباين وتنوع على وفق المناخ السياسي الذي يحكم البلد الذي تشكل فيه وتعمل، حتى وإن ادعت بعضها بأنها متخطية للحدود الوطنية وتشغل في مستوى "الأمة" و"عامة المسلمين"، فهي تبقى حتم الصبغة المحلية، هذا فضلا عن اختلاف خطابات تلك الأشكال، ومواقفها، وأهدافها، ووسائلها، باختلاف هويتها المذهبية، ولعل المثال عن ذلك يتجسد في ممارسة أشكال الإسلام السياسي للحكم في السودان، السعودية، إيران، أفغانستان، والأراضي الفلسطينية، كما في طبيعة العلاقات بينها والمواقف من بعضها البعض.

ولا بد من الالتفات أيضا إلى أن أشكال الإسلام السياسي تبرز بين طبيعتين، كما يرى الباحث الفرنسي في الحركات الإسلامية، أوليفيه روي Olivier Roy: إنها كلها تبرز بين طبيعة حزب سياسي وحركة اجتماعية.

لذا فإن الحديث عن إخفاق أشكال "الإسلام السياسي" أو نجاحها، ودواعي بروزها الصارخ، ومدى شرعيتها، يستدعي دراسة كل تجربة منفردة في إطار السياق السياسي والاجتماعي والثقافي، حيث تنشأ وتنشط. إذ أن هذا المشهد من التعقيد إلى درجة أن تلك الأشكال، لم تعد تنشأ الوصول إلى السلطة في بلد معين حسب أو مواصلة القبض عليها، بمعنى أنها لم تعد تكتف بـ"تمثيل الدين سياسيا" أو تأكيده وسيلة حكم، إنما صارت تقدم نفسها بأنها "التمثيل الحقيقي الوحيد" للدين الإسلامي برمته، أصولا وفروعا.

فالح حسن السوداني

faleh67hassan@yahoo.com

أنها مضطهدة، وهذا فضلا عن أن وضعها تحت ضغط أممي مستمر يساعدها على التماسك ويكتم الخلافات في داخلها، إذ يصبح الانغماس في أي خلاف في مثل هذا الظرف نوعا من الترف، ولذلك يصعب تصور أن يحدث في جماعة «الإخوان المسلمين» في مصر مثلا انشقاق كبير من النوع الذي ضرب حركة مجتمع السلم (حمس) الجزائرية منذ مؤتمرها العام الرابع في العام الماضي، وبلغ ذروة جديدة في الأسابيع الأخيرة.

فقد وفر افتتاح نظام الحكم على هذه الحركة، التي تمثل امتدادا لتيار «الإخوان المسلمين»، أجواء طبيعية عملت فيها منذ تأسيسها في العام ١٩٩١. وفي هذه الأجواء، تنامي الجانب السياسي في نشاطها فلم تعد حركة دعوية - اجتماعية بالأساس. وأصبح لها برنامج سياسي بدأ أكثر عصرية بعد تعديله عندما غيرت اسمها من «حركة المجتمع الإسلامي» إلى «حركة مجتمع السلم» في العام ١٩٩٨.

ولأن الخلاف بين الناس هو من طبائع الأمور، فلا يمكن أن تخلو جماعة «طبيعية» من تباينات في داخلها، وهذا هو ما يحدث في كثير من الأحزاب والحركات السياسية، وفي بعضها تتفاقم الخلافات كما حدث في حركة «حمس» أخيراً.

ولذلك فليس مستحيلاً أن يتراجع «الإسلام السياسي»، ولكن هذا مرهون بتغيير الظروف الاجتماعية - السياسية التي أدت إلى انتشاره، وخصوصاً إذا أدت سياسة أوباما تجاه العالم الإسلامي إلى مصالحة حقيقية.

فإلى جانب العوامل الداخلية التي تغذى «الإسلام السياسي» عليها، ساهم الغضب من السياسة الأميركية في دعم نفوذ حركات إسلامية نجحت في استثمار هذا الغضب الذي بلغ أوجهه في عهد الإدارتين السابقتين.

وقد بدأ أوباما في تحسين صورة أميركا عبر خطابه التصالحي، ولكن الخطاب لا يكفي ما لم يقترن بتغيير ملموس في اتجاهات السياسة الأميركية تجاه قضية فلسطين بصفة خاصة. صحيح أن العالم الإسلامي أنصت إلى خطاب أوباما من القاهرة في ٤ يونيو - تموز الماضي، ولم يلتفت إلى شريط أسامة بن لادن الصوتي الذي تم بثه في الوقت نفسه تقريبا.

ولكن هذا ليس دليلاً حتى الآن على تراجع الإسلاميين، بخلاف ما ذهب إليه توماس فريدمان في «نيويورك تايمز» قبل مدة قصيرة، وإنما هو مؤشر إلى إمكان أن يؤدي تغيير حقيقي في السياسة الأميركية، حين يحدث، إلى مثل هذا التراجع ■

بناء الدولة لا يكون إلا عبر المصالحة مع الدين

بين هذه الاتجاهات. في حين يرى السيد محمد حسن الامين، ان الديمقراطية بالرغم من نشأتها الغربية، تعتبر نظاماً حيادياً، اي من صنف العلوم والادارة والتنظيمات التي تشكل منجزات قابلة للتبني دون ان يكون في تبنيها خطر على مكونات الهوية الخاصة، فضلا عن الفرص الكبيرة التي تتيحها لاطلاق مخزونات الهوية وعناصر الابداع الكامنة في عقل الامة وروحها.

اسلمة المجتمع

يشير الباحث عبداللطيف الهرمسي، الى ان اهتمام الباحثين بظاهرة الاسلام السياسي، بدأ منذ نهاية السبعينيات، ولقد تعددت التسميات المرافقة لتلك الحالة وهي: الظاهرة الاسلامية، الصحة الدينية، الاسلام السياسي، الاسلام الراديكالي، التطرف الديني... الخ.

وايا كانت التسميات والمصطلحات فهي تلك الظاهرة المتمثلة بعودة التدين او مظاهرة التدين، وعودة الاسلام الى قلب الصراعات الاجتماعية والسياسية وبروز تيارات وحركات تستهدف من خلال الدعوة الدينية او العمل السياسي اعادة اسلمة المجتمع واعادة تنظيمها وتوجيه مسارها طبقاً للمبادئ الشرعية.

ان اية مقارنة علمية للاسلام السياسي المعاصر تتنافى بالضرورة مع كل تصور جامد واطلاقي لتعبيراته، اي الحركات الاسلامية المختلفة، ان الحركات الاسلامية حركات اجتماعية تخضع لقانون التطور وتحمل خصوصيات المجتمعات التي تنشأ فيها وهي كذلك حركات تفتقر الى التجانس في مرجعياتها وبرامجها واساليب عملها السياسي.

مبدأ التسامح

يعزو الكاتب سيف الدين عبدالفتاح، رفض فكرة الديمقراطية من قبل بعض التيارات الاسلامية الى ارتباطها بالعلمانية السيئة السمعة لدى هذه التيارات، التي تراها مناقضة لفكرة ضمن نسقها، وهي (سيادة الشريعة وحاكميتها) بينما هي ترى في العلمانية استبعاداً للدين او تهميشاً لدوره في مناحي الحياة كافة، ومنها العملية السياسية. يذهب الباحث لؤي صافي، الى ان مفهوم الدولة

ظاهرة الاحزاب الدينية في الشرق الاوسط نشأت بقوة بعد فشل الاحزاب السياسية ذات الطابع العلماني واليساري وهذا لا يعني انها غير موجودة قبل هذا التاريخ بل يمكن القول انها كانت تبحث عن شرعية لها بعد الغاء الخلافة العام (١٩٢٤)، اذ قام تعارض وتناقض بين الانتماء التاريخي والعقيدى - الشرعي القديم - لدار الاسلام والولاء المفترض للوطن المحدود، بين الارتباط بالجماعة او (الامة) المعنوية الكبيرة والتعبية لارض محددة كما يرى ذلك المفكر محمد عابد الجابري. من جراء ذلك يبرز الدور الذي يلعبه الاسلام في مجالات الحركة السياسية ومستوياتها الرئيسية الثلاثة:

١- الداخلي، قضية الاسلام واصول الحكم او

جدلية الاصل والمعاصرة.

٢- الاقليمي وجدلية الديني والقومي

٣- العالمي وما يطلق عليه (دار الاسلام ودار

الحرب) وارتباط ذلك بمبدأ الجهاد وظاهرة الاحياء الاسلامي في العلاقات الدولية او جدلية الحرب والسلام.

هذه الاسئلة القلقة التي تحتاح المنطقة، نحاول ايجاد مقاربات لها عبر تصورات وافكار الباحثين والكتاب.

حرية الفرد

يرى الباحث زكي احمد، ان موقف اغلب اتجاهات الخطاب الاسلامي الحديث هو الرفض المطلق للديمقراطية باعتبارها - كما يقول محمد المبارك - نظاماً سياسياً اقترنت بافكار ومفاهيم عن الانسان والمجتمع، وانثقت عن فلسفة لا يقبلها الاسلام وقد تتعارض مع فلسفته ونظرتة في كثير من نقاطها. فالديمقراطية مبنية على فكرة اساسية هي ان الفرد هو الاصل في الدولة، وهي انما خلقت لمصلحته وله حرية مطلقة في تصرفاته سواء في فعاليته الاقتصادية او الفكرية، والدولة مهمتها مقصورة على تنسيق حرية الافراد حتى لا تتصادم.

ان هذه الفلسفة تختلف عن نظرة الاسلام اختلافاً كبيراً فهي تؤدي الى المساواة بين الايمان والاحاد في مجال الفكر وبين الاباحية والتقييد في مجال السلوك الخلقي وبين الرأسمالية المترفة لطاغية والتقييد لمصلحة الجماعة والاسلام لا يقبل التسوية

اصح النظام السياسي الاسلامي
قريباً للتعبص الديني، وهو
النظام الذي اعتمد خلال تاريخه
الطويل هبدا التسامح الديني
عندما كان خصومه منهمكين
في انشاء محاكم تفتيش
وتجهيز حملات (تطهير) عرقي
وديني

لا يزال الكثير من الاسلاميين
ينظر الى الديمقراطية باعتبارها
مشروع غربي يرتبط بالكفر
والقهر

الديمقراطية بالرغم من نشأتها
الغربية، تعتبر نظاماً حيادياً قابلاً
للتبني في العالم الاسلامي

كاظم الحسن

صحيفة «الصباح» البغدادية



المحافظة على الايمان وهجران المفكر ومقاومة الفساد، وهو اهم تراجم اللاوعي الواقعي والتاريخي، وبرز المخاوف التي يستطيع اثارها في ما يخص العقلية الاسلامية المعاصرة، العاملة والصدامية التي تعني مهاجمة الشرائح غير المتدرجة ضمن السياق الحركي بقصد او بدون قصد، ظاهرة تنمي الى النسق السابق، اذ هي نتائج لمعيار (امتلاك الحقيقة) المتراكم في الذات الاسلامية الجديدة، والذي تكاثر بتركز البعد الحزبي والحركي.

ان منطق الفرقة الناجية المتجدد بصيغ حاضرة في المخيال الاجتماعي، ذي المضمون المتحرك (زندقة، تكفير، تفسيق) يحضر بقوة في الخطاب الاسلامي العامي (الشعبي) مناقحاً في كثير من الاحيان ولكن ليس بالقوة المطلوبة من طرف النخبة وجهاز التسيير، ويستعمل في توجهات ثنائية متنافرة بين فصائل الحركة الاسلامية.

مفهوم الديمقراطية

يقول الباحث الاسلامي فهمي هويدي، ان الديمقراطية عند البعض في زماننا لا ينظر اليها كنظام للحكم يقوم على الحرية والمشاركة السياسية والتعددية وغير ذلك فحسب، وانما كرمز لمشروع غربي يرتبط بالكفر والقهر والذل بحق العرب والمسلمين ويذكر الباحث قصة شهيرة عن المفهوم الشعبي للديمقراطية (ثمة قصة مشهورة في مصر بالمضمون ذاته، حيث يروي ان احمد لطفي السيد رشح نفسه في انتخابات الجمعية التأسيسية في مصر، على مبادئ الديمقراطية في محافظة الدقهلية قبل الحرب العالمية الاولى، وعندما اراد خصمه ان يهدم دعايته، اشاع ان الديمقراطية التي يدعو اليها الباشا فكرة غربية تسمح للمرأة بان تتزوج اربعة، اي تتساوى مع الرجل في زواجه من اربع نساء)!. ويورد ملاحظاته عن الديمقراطية التي تتمثل بمبدأ الانطلاق من الاحتكام الى المرجعية الغربية واعتبارها المصدر الذي يقاس به معيار الصلاح، وكذلك هل يجوز ان نطبق النموذج الغربي للديمقراطية. ويعتقد بوجود سبع ركائز للدولة الاسلامية وهي:

- ١ - الولاية للامة.
- ٢ - المجتمع مكلف ومسؤول
- ٣ - الحرية حق للجميع
- ٤ - المساواة
- ٥ - الاخر المختلف - له شرعيته
- ٦ - الظلم محرم ومقاومته واجبة
- ٧ - القانون فوق الجميع

يعتبر الاسلام السبب الاول في التخلف والاستبداد والانهيال العربي، ولا يقبل باقل من ازالته من الوجود شرطاً للتقدم الاجتماعي والسياسي. وهناك من يعتقد ان الاسلام هو المنبع الاول والاخير لكل القيم والخيرات، وان التمسك به مبرر الحياة والمخرج الوحيد، وان تخلف العرب والمسلمين وتراجعهم وهزيمتهم امام الدول والامم الاخرى نابع من التخلي عن الاسلام، ويدعو الى تطبيق الشريعة والعودة الى الدين والسياسة الدينية والشريعة، باعتبارها الشرط الضروري للخروج من الوضع الراهن، ولاخراج الدولة ذاتها من المأزق الذي تعيشه : مأزق هيبة السلطة ومشروعية ادائها.

فهو يؤمن انه من دون الاسلام والقيم والشرائح المرتبطة به والنابعة منه لن يكون مصير الامة الا الفناء والاحتواء من الدول الغربية والضياح فيها. كل هذا يجعل من الاسلام بالضرورة موضوع خلاف عنيف ويطلق الصراع التاريخي مجدداً من حول الاسلام وداخله وفي معناه، حتى اصبح في الواقع من المستحيل مقارنة موضوعه الاسلام.

دولة الاسلام

يلخص الكاتب عبدالله النفيسي نظرية الاحزاب الدينية في المجال السياسي، في ان الطريق الى (دولة الاسلام) هي باعادة الثقة بـ(افكار الاسلام) وذلك من ناحيتين: العمل الثقافي والعمل الاسلامي. فلا بد من تثقيف ملايين من الناس بشكل جماعي بالثقافة الاسلامية وتوليد الصراعات الفكرية بينهم على هذا الاساس. ومن المهم ان تبادر الاحزاب في هذه المرحلة الى تقلد دوره في الصراع الفكري من حيث التصدر للمناقشة والرد على الشكوك والحصول على التأييد.

وبرغم تركيز الحزب الديني على الفكر واهماله البارز موضوع التربية، لم يظهر ادبياته اهتماماً بموضوع الحرية كمفهوم ومشكل سياسي تتفرع عنه مشكلات عدة في مجال الحكم والاجتماع والاقتصاد. ولقد حددت معظم الاحزاب الاسلامية، مهمتها في نشر الافكار دون تطبيقها.

امتلاك الحقيقة

يحذر الكاتب خالد شوكت، من العمل خارج التاريخ، داخل الجماعة المغلقة، حتى وان كانت كبيرة تغني عن المجتمع المحلي والدولي، لان ذلك يتنافى مع الرسالة الاسلامية ويؤدي الى السقوط في هامش الواقع بالتعامل الضيق النافر ولو بحجة

الاسلامية اكتسب في العقود الاخيرة ملامح دخيلة ادت الى تشويه معالمها ووسمها بسمات غريبة عنها. فقد اصبح النظام السياسي الاسلامي قريباً للتعصب الديني، وهو النظام الذي اعتمد خلال تاريخه الطويل مبدا التسامح الديني عندما كان خصومه منمهمكين في انشاء محاكم تفتيش وتجهيز حملات (تطهير) عرقي وديني.

ويحمل الفكر العلماني مسؤولية التشويه الذي طرأ على معالم النظام الاسلامي، نظراً الى اسقاطه نتائج التجربة السياسية الغربية على الواقع التاريخي الاسلامي ولا يستثنى الفكر الاسلامي المعاصر الذي حاول اعادة تشكيل المحتوى المعرفي الموروث باستخدام قوالب فكرية مستعارة من تجربة مغايرة، لا تتناسب مع البعد التاريخي العميق والثري في المحتوى الديني.

جدل الدين والسياسة

يحدد الكاتب عبدالاله بلقزيز، الجدل الصاحب حول مفهوم الدولة وطبيعة نظامها لدى فريقين: يتحدث البعض عن العلمانية وعن وجوب اقرار نظامها وكأننا نعيش في كنف الدولة الدينية على مثال دولة الكنيسة التي اوجبت قيام نقيضها في اوربا النهضة. ويتحدث البعض الاخر عن وجوب اخضاع الدولة للدين واقامتها على اركان الشريعة وكأننا امام دولة علمانية حقيقية على مثال الدولة الحديثة في اوربا وتتغذى المفارقة الاولى من كونهم يتمثلون نموذجاً مرجعياً خارجياً (الدولة الحديثة في اوربا وفي فرنسا بالذات)، من خلاله يفكرون في المجال السياسي العربي اليوم، دون الانتباه الى خصائصه او مكانة الدين في الحياة العامة. والمقارنة الثانية تتغذى من كونهم يفكرون في مثال للدولة لم يتحقق حتى في الاسلام الاصل، ويتمثلون من خلاله المجال السياسي المعاصر ولو اردنا ان نلخص جوهر الخلاف لدى الفريقين، فاننا نقول ان كلا منهما يفكر في الصلة بين الدين والسياسة تفكيراً لا تاريخياً، فيذهب احدهما وبصورة على انه انقطاع كامل، متجاهلاً التاريخ المعاصر، فيما يذهب الثاني الى اعتبارها علاقة اتصال كامل متجاهلاً التاريخ الفعلي لتلك العلاقة في الماضي.

صراع النفي

يذهب الباحث برهان غليون الى ان الاسلام يشكل مركز صراع وسجال عنيفين في المجتمع العربي الاسلامي المعاصر، ويكاد تقدير المواقف فيه يختلف من النقيض الى النقيض فهناك من

الكتاب المقدس يعلمنا كيف نمشي إلى السماء، لا كيف تمشي السماء

والسمنطيقا الدينية، و... الخ. ولا تكف العلوم الانسانية الراهنة عن إجتراح قنوات ومسالك جديدة لدراسة تمثلات المقدس في الوعي والسلوك، وما يفيض به ويضمه اللاوعي الجمعي والفردى من الالهام، والانكشاف، والاشراق، والانخطف، والاتحاد، والوحدة، والجذبة، والرغبة، والسكرة، والنشوة، والصحة، وغيرها من الحالات والتجارب الروحية. أما بحث وتحليل اثر الدين كعامل فعال في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، فهو أحد أهم مشاغل ورش البحث ومختبرات العلوم الاجتماعية.

إن ميزة الفكر الغربي منذ انطلاق عصر النهضة، هي كسر احتكار المعرفة الدينية، وتحريرها من دائرة الكهنوت الكنسي، واثارتها للجميع من تلامذة ودارسين وباحثين، وكل من يسعى للتعرف عليها، باعتبارها شأنًا عامًا يتغلغل في المجال الشخصي والاجتماعي للبشر، وتظهر آثاره في حياة الفرد والأسرة والمجتمع والدولة، ومنذ ذلك الحين تفتشت الاستفهامات الحائرة، وخضعت الظواهر الدينية للتساؤل، وأعلن بعض المفكرين أن حقيقتي الانسان والكون انما تشرحهما قوانين الطبيعة وسنن النفس والمجتمع، وليستا كامينتين في النص المقدس. وصار بإمكان غاليلو أن يُعلن في دفاعاته أمام محكمة التفتيش إن «الكتاب المقدس يعلمنا كيف نمشي إلى السماء، لا كيف تمشي السماء» وغاص العقل في عذابات الأسئلة ومتاهات الشك، وزحزح الجزميات واليقينيات المتوارثة، وخرج بالتدريج إلى فضاءات رحبة، تخطت تكرار المواقف والأفكار، وأنفتحت على مالم يفكر فيه، بل تمادت إلى إقتحام ونبش المحضور التفكير فيه.

وتجاوز التفكير الديني للمرة الأولى الترسيمات المغلقة، وكشف عن ان الكتاب المقدس تمثل في تجسيديات تاريخية عديدة، وان تأويلاته تنوعت بتنوع الفرق، فليس هناك تدين صحيح وآخر خاطيء، وانما هناك تجليات مختلفة للنص ذاته في المجتمع والتاريخ، ولا يمكن فصل فهم النص وتأويله عن نمط التمدن السائد في المجتمع، ومستوى تطور العلوم والمعارف البشرية، وان ألفاظ النص لا تفيض بذاتها بالمعاني، من دون أفق انتظار المتلقي،

تتبدى الرموز والاشارات والعلامات والتعبيرات المقدسة، والمشاعر والاحاسيس والمعتقدات والمفاهيم والرؤى الدينية في مجالات حياتنا بأسرها، ولا يفلت منها أي حقل ثقافي، أو معرفي، أو فني، أو أدبي، أو سياسي، أو إجتماعي، أو إقتصادي، فهي تمتزج بكل شيء، وتتجلى في الأزياء واللباس، والطعام والشراب، ومختلف أنماط العلاقات البشرية، واللغة والنصوص الشفاهية والمدونة. وحتى لو تعمد شخص استبعادها فإنها تبقى مضمرة ولا تختفي، بل يستبطنها قلمه او لسانه، عبر إستبدالها بألفاظ لا تحيل الى تلك المضامين مباشرة، لكنها تظل كامنة مستترة فيها.

كما إن المجتمعات الغربية التي عملت منذ فترة طويلة على نفي الدين وتعبيراته من عالمها، لم تستطع إجتثاث رموزه المكتظة بها القلائد، والحلي، والألبسة، والتماثيل، واللوحات الفنية، والأشكال والرسوم المعمارية للمباني. وما زال الشعر والنثر والفلسفة وغيرها من المعارف الإنسانية تستخدم مصطلحات ميتافيزيقية، وألفاظا تحيل إلى ميشيولوجيا وأفكار مقدسة. وربما لا نعثر على فيلسوف، أو مفكر، أو أديب، أو فنان، أو مصلح في التاريخ القريب للغرب لم يشتغل على تأويل النصوص المقدسة واستنطاقها اثباتا أو نفيًا. ومن النادر ان نجد انتاجا معرفيا أو ابداعيا لم يقارب موضوعة الميتافيزيقيا وما تشى به من مقولات، أو يقف منها موقفا محايدا، من دون ان يغور في مدياتها، ويسعى لتفسيرها وتبريرها، أو تفكيكها وتقويضها. بل ان أشهر المفكرين المناهضين للدين؛ اتخذت الظواهر الدينية مساحة هامة من كتاباته، وشدد على أن تحرير الأرض يبدأ من تحرير السماء.

ولا يتطلب التدليل على ما سبق سوى القاء نظرة عاجلة على الفكر الغربي الحديث والمعاصر، ليتضح مدى انشغاله بكل ما يرتبط بالظواهر الدينية، والاستغراق في تأويلها وفهمها من مداخل متنوعة، فتارة تجري مقارنتها انثروبولوجيا في انثروبولوجيا الدين، واخرى سوسولوجيا في علم إجتماع الدين، وثالثة سيكولوجيا في علم نفس الدين، ورابعة لسانيا ودلاليا في الهرمنيوطيقا

المعرفة تبدأ دائما بالسؤال،
ويقودنا السؤال للتوغل
فيما هو مسكوت عنه او
مجهول او ممنوع التفكير
فيه

تحديث التفكير الديني
يتطلب تساؤلات جديدة،
ومراجعات نقدية للتراث

اية محاولة للتحديث
والاصلاح لا تتبثق من اسئلة
عميقة سرعان ما تضحل
وتتلاشى



د. عبدالجبار الرفاعي



تحولات الحركات الإسلامية.. مراجعة أم تراجع؟

يلحظ المتابع لتاريخ الحركات الإسلامية اليوم ما أحدثته من طفرة هائلة في نوعية خطابها. وفي مواقفها السياسية بالدرجة الأولى. إذ اختفى الحديث عن «الخلافة الإسلامية» وخفت الكلام عن «تطبيق الشريعة الإسلامية» لصالح مبادئ ورؤى فرضها نظام العولمة على الساحة الدولية. مثل الحديث عن التسامح والديمقراطية والتعايش بين الثقافات والحوار بين الأديان... وظهرت هذه الحركات بالموازاة مع ذلك خطابا «تجديديا» خلال العقدين الأخيرين خاصة. فكانت مراجعات جماعات التكفير والهجرة في مصر. والشبيبة الإسلامية في المغرب التي أفضت بها التحولات إلى المشاركة السياسية في البرلمان. والسؤال الذي يفرض نفسه هنا هو ما مبررات هذه التحولات؟ وما مصداقية هذه المراجعات؟

يكتسب هذا السؤال مشروعيته انطلاقا من عناصر ثلاثة: أولها: استناد الخطاب الحركي منذ بدايته على ما يمكن تسميته بـ «الوثوقية» في آرائه ومواقفه من خلال الاستناد إلى نص «شرعي» سرعان ما تنسحب مشروعيته على هذا الخطاب نفسه. فتجسد به عن أية إمكانيات حقيقية للنقد أو التصحيح أو التعديل. وهي السمات الواجب مواكبتها لكل مشروع يروم النجاح. ثانيها: المناخ الدولي الذي حدثت في ظل هذه المراجعات. والتي حاولت التنغم والانسجام معه بما يفسر التأثير الخارجي لهذه التحولات أكثر من غيره. أما الأمر الثالث والأهم. فهو أن أغلب هذه المراجعات حدثت بعد الاصطدام بعنف الأنظمة الحاكمة و تمسكها القوي بالسلطة. يفسر ذلك خروج هذه المراجعات من داخل السجون أو بعد مغادرتها. زد على ذلك ما خلفته نتائج هذا الاصطدام مع الأنظمة. من بأس وإحباط وفقدان الثقة في نجاح المشروع الإسلامي كما كان متصورا.

كل هذه القرائن تدفعنا إلى التفكير في احتمال أن تكون المراجعات اضطرارية من أجل التكيف مع ظروف الواقع الداخلية والخارجية. وإنتاج خطاب مسابير للتحولات. فمادام لو لم تصطدم هذه الحركات بقوة وبطش الأنظمة الحاكمة؟ ماذا لو سهل عليها تسلم السلطة دون عوائق تذكر؟ هل يتعلق الأمر حقا بمراجعات أم تراجع؟ بل إن البعض يذهب إلى الحديث عن تنازلات أملت لها المصالح التي أفادت منها هذه الحركات في إطار تفهمها لقواعد اللعبة السياسية مع الأنظمة.

ويمكن لقائل أن يقول: ما العيب في أن يكون الواقع مصححا للأفكار والنظريات والتصورات. وسببا في مراجعتها ونقدها؟ والجواب: أجل. لكن الذي حدث في تجربة الحركات الإسلامية هو تغيير في مواقف. وإعلان مبادئ... مواقف جديدة من «الأخر» الذي هو غالبا «النظام الحاكم». وبذلك ظهرت فئات التعددية والمشاركة البرلمانية. والتبادل الديمقراطي للسلطة والإصلاح بدل التغيير الجذري... ولكن ماذا عن المنهجية الفكرية ومرجعية البناء الفكري؟ هل تمت مراجعة نقدية لطرق التفكير وآليات إنتاج الخطاب؟ هل تخلخلت هذه البنية الثقافية المرجعية وأفرزت تجديدا حقيقيا بناء على أصول فكرية جديدة؟ لم يحصل شيء من ذلك.

إن هذا ما جعل التحولات والتراجعات تظهر بقوة عند نخب الحركات الإسلامية أكثر من ظهورها في صفوف القواعد الشعبية والجماهير التي هي السند الأقوى للحركة الإسلامية. وهو مأزق آخر ترتب عنه التباس المواقف. واتهام هاته النخب بالخيانة والعمالة للأنظمة والخروج عن الخط الأصيل... وتسبب في انشقاقات داخل صفوف هذه الحركات. ما يستدعي وقفات من التأمل عندما يظهر بعض الإسلاميين الفخر بمراجعاتهم وحوالاتهم لإبراز قدرتهم على التطور ومساريرة العصر. الأمر الذي لا يمكن فهمه في ظل الاستناد إلى الأصول الفكرية والمنهجية نفسها. وعدم القيام بأية مراجعات حقيقية بشأنها.

إن غرضنا هنا ليس هو تخبس ما قامت به هذه الحركات من أدوار إيجابية في المجتمع. ولا التشكيك الكلي في حسن نوايا الدعوة ورغبتهم في الإصلاح. ولكن الغرض الأساس هو أن نقدم نظرة من زاوية أخرى تعين على الفهم الدقيق للأمر. والتشخيص الأدق لمكامن الخلل. حتى لا تنهزم التطور والإصلاح. ونحن لا نراوح مكانا.

عبد اللطيف طريب

tariabd@yahoo.fr

وتطلعاته، وآماله، وأحلامه، ورؤيته الكونية، وخلفياته، ومرجعياته، ومسبقاته الذهنية. كل ذلك تصوغه درجة تطور العلوم والمعارف البشرية، وبكلمة موجزة إن منحى فهم الدين يتشكل في إطار فهم الطبيعة وتقدم المعارف الإنسانية.

هكذا استفاق اللاهوت، وباستفاقته دخلت البشرية عهدا جديدا تحر فيه العقل من قيوده، وانطلقت المعرفة لتخوض في كل شيء بلا كوابح أو محرمات، وإنخرطت كل مشاغل التفكير في مجالات التساؤل والإعتراض، وتخلص الإنسان من عبء الذاكرة، الذي يعطله عن الإعتماد على فهمه الخاص في التعرف على نفسه والعالم من حوله.

لقد إستطاع اللاهوت الجديد أن يرسم حدود المقدس والديني، وعرفنا على الأقدعة التي تخلع على مساحة شاسعة مما هو دنيوي لتجعله مقدسا، مثلما شدد على إن حاجة الانسان للمقدس أبدية، وإن تفجرات القدسي في العالم لا تتوقف أو تحف، وكما لا تطاق الحياة من دون مقدس، كذلك لا تطاق حينما تتسع حدود المقدس فتبتلع كل ما هو دنيوي، ويخلع على كل ما هو دنيوي لباسا دينيا، ولا يترك للعقل والخبرة البشرية مجالاً تتجلى فيه إبداعاته واكتشافاته ومكاسبه المتنوعة في مختلف حقول الحياة.

إن المعرفة تبدأ دائما بالسؤال، ويقودنا السؤال للتوغل فيما هو مسكوت عنه أو مجهول أو ممنوع التفكير فيه، وإية محاولة للتحدث والإصلاح لا تبتثق من اسئلة عميقة ومحورية سرعان ما تضحل وتتلأشى. كما أن الاستفهامات العميقة تستدعي القلق المعرفي الذي يمنح عملية التفكير الشرط الضروري للإبداع والديمومة والديناميكية، والتفكير لا ينمو ويتطور من دون تلك الاستفهامات، والفكر الحي هو الذي لا يكف عن اجترار الاسئلة، ويتحرر من الاجوبة المتكررة التي يغيب عنها القلق. ولا سبيل لجني معطيات النزعة الانسانية في الدين، الا بالخلاص من التفسيرات المتعسفة القمعية للنصوص، وتخطي المفاهيم والمقولات المغلقة في اللاهوت الكلاسيكي، وانما يتحقق ذلك بفتح باب الاجتهاد في علم الكلام، وتحديث التفكير الديني، ومحاولة بناء لاهوت عقلائي مستنير. وتحديث التفكير الديني يتطلب تساؤلات جديدة، ومراجعات نقدية للتراث، تفضي الى التحرر من الصورة النمطية للإله، التي تشكلت في سياق الاستبداد والقصور السلطانية، والصراعات الدامية والفتن والحروب العديدة بين الفرق والمذاهب. والسعي لترسيخ صورة للإله، تستوحي صفات الرحمة والمحبة والسلام، ونحوها من صفات الرحمن الرحيم الذي وسعت رحمته كل شيء، وكتب على نفسه الرحمة، وتستلهم ما يتحلى به الله تعالى من صفاته الجمالية، واسمائه الحسنى ■

الإسلام السياسي والديموقراطية: قراءة ف

وبالتحديد في أوروبا وأميركا، كان المتهم الأول بها الحركات والأحزاب الإسلامية، التي اصطلح على وصفها بالإسلام السياسي، نظراً إلى أهدافها السياسية أو أعمالها الجهادية.

كانت نقطة الانطلاق لهذه الحركات الإسلامية، حركات الإصلاح الديني السلمي في أواخر عهد الخلافة العثمانية، مع جمال الدين الأفغاني والكواكبي ومحمد عبده وغيرهم، في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، فهذه الحركات لم تكن فردية ولا حزبية، ولكنها تخاطب الجماهير وتدعو إلى الإصلاح الذي يحسن أحوال المسلمين في الداخل والخارج، وهذه الحركات الإصلاحية لم تكن تهدف إلى قلب نظام الخلافة السياسي ولا القضاء عليه، فرسائل الأفغاني ومحمد عبده وكتب الكواكبي في أم القرى ومصارح الاستبداد كانت تعالج أوجه الضعف ولم تدع إلى الثورة إطلاقاً. ولكن تدخل الغرب في إسقاط الخلافة العثمانية، واحتلاله للبلاد العربية والإسلامية إثر الحرب العالمية الأولى، فرض على الحركات الإسلامية الإصلاحية أن تتحول إلى حركات تحرير ومقاومة للاستعمار، ومعها حركات تحرر وطنية وقومية كانت أقل شأناً من الحركات الإسلامية في مقارعة الاحتلال وتحرير البلاد منه. ولكن نتائج تلك الثورات التحريرية لم تكن عادلة سياسياً، فقد أعاق الاستعمار وصول الحركات الإسلامية الجهادية إلى السلطة السياسية، مما مكّن الحركات والأحزاب الوطنية والقومية من الوصول إلى سدة الحكم وحدها، وقد أيد هذا التوجه الكولونيالي الحكومات الديكتاتورية في بلاد المسلمين إلى الاستبداد في الحكم وقمع كل أنواع المعارضة، فتحوّلت الحركات الإسلامية الجهادية التي أحرزت النصر على الاستعمار إلى قوى مُضطهدة، وحرمت من حق المعارضة السياسية السلمية في العديد من البلاد الإسلامية بما فيها الدول العربية وإيران وتركيا وغيرها، وأعلنت معظم تلك الدول والحكومات في البلاد المسلمة إنها دول علمانية، ولا تسمح بتأسيس أحزاب سياسية على أسس دينية، علماً بأن غالبية سكان تلك البلاد هم مسلمون.

في هذه الظروف أصبحت الحركات الإسلامية

كان لانتصار الثورة الإسلامية في إيران وإعلان الجمهورية الإسلامية عام ١٩٧٩، أثر كبير على تطور مفهوم الإسلام السياسي في العصر الحديث، بل تجسده على أرض الواقع في أول نجاح لثورة إسلامية تصل إلى السلطة السياسية الحاكمة من طريق ثورة جماهيرية واسعة. لقد كان ارتقاء الثورة إلى مستوى إعلان الجمهورية الإسلامية الإيرانية على أيدي رجال الدين والعلماء والمراتب الدينية الخاصة بالمدرسة الشيعية المتمثلة آنذاك بأية الله الخميني والعديد من الآيات والحجج والمجاهدين والأصوليين والمحافظين من حوله، لقد كان ذلك حدثاً غير عادي من أحداث القرن العشرين، وكذلك كان في نظر غالبية المسلمين في الأرض قمة الانتصار، الذي انتظره المسلمون بكافة قومياتهم وتياراتهم الفكرية والسياسية. وكان لا عجب أن تجذ الثورة الإسلامية الإيرانية التأييد العام من العالم الإسلامي عموماً، ومن الحركات الإسلامية السياسية على وجه الخصوص، فقد وجدت فيها أملاً حقيقياً في وصول الحركات والأحزاب الإسلامية إلى السلطة أيضاً.

وكذلك شهد انتصار الثورة الخمينية في ذلك الوقت ضجة إعلامية عالمية كبرى، ودخلت إيران في مجابهات عديدة مع الغرب ومع الولايات المتحدة خصوصاً التي اعتبرتها الجمهورية الإسلامية الإيرانية الشيطان الأكبر، مما رفع المخاوف أمام الدول الغربية من الإسلام السياسي، وبالأخص أن العديد من الحركات الإسلامية السياسية والعسكرية كانت شديدة العداء للغرب ولأميركا بسبب تدخلها المباشر وغير المباشر في الشؤون العربية والإسلامية، وبسبب دعمها الكبير وغير العادل لإسرائيل.

وخلال ثلاثة عقود من انتصار الثورة الإسلامية في إيران وقعت أحداث عالمية جسام، ضخمت المخاوف من الإسلام السياسي في الغرب السياسي أولاً، ثم في الغرب الاجتماعي ثانياً، ونقصد بالغرب السياسي موقف الدول الغربية الرسمية من الإسلام عموماً ومن الحركات والأحزاب الإسلامية خصوصاً. أما الموقف الغربي الاجتماعي فهو موقف الشارع الأوروبي والأميركي حيال ما يجري من أحداث سياسية وأمنية، في البلاد الغربية والإسلامية،

من حق الإسلام السياسي ان
يلعب ديموقراطيته الخاصة
بشروط حفاظه على حقوق
الناس

سر نجاح الحركة الإسلامية في
تركيا يكمن في احترامها لإرادة
الشعب التركي وقراره الانتخابي

الإسلام السياسي في مرحلة
اختبار سواء كان في السلطة
أو في المعارضة أو خارجها..
وغالباً ما تأتي تجارب الإسلام
السياسي من خارج المنطقة
العربية لتتقدم تجاربها التعددية

محمد زاهد جول

صحيفة «الحياة»



التجربتين الإيرانية والتركية

هذا النوع من الصدام بين الأوساط الدينية وحركات الإسلام السياسي من جهة والأحزاب العلمانية واليسارية والاشتراكية والقومية من جهة أخرى، وبسبب العنف الذي مورس ضد حركات الإسلام السياسي أو الحركات الإسلامية، بدت تلك المرحلة صراعاً بين الدول العلمانية والحركات الإسلامية، منعت فيها الحركات الإسلامية من المشاركة السياسية المباشرة وغير المباشرة، فقد منعت هذه القوى من تشكيل أحزاب سياسية، ولو كانت راغبة في المشاركة في الانتخابات على مستوى مجالس الطلبة في الجامعات، أو على مستوى مجالس البلديات المحلية، أو المجالس النيابية والبرلمانية، من دون أن يكون لها أهداف في الوصول إلى السلطة أو حق المنافسة عليها من باب أولى.

وفي بداية القرن الجديد - الحادي والعشرين - جاءت إدارة أميركية يمينية ومحافظة ومتدينة إلى سدة السلطة في الولايات المتحدة واستثمرت حالة العداء المشحونة بين المسلمين والغرب عموماً ومع الولايات المتحدة خصوصاً، فوجهت أصابع الاتهام إلى المسلمين بعد كل تفجير يستهدف المصالح الأميركية أم الغربية، سواء كان ذلك داخل الولايات المتحدة أو خارجها، وقد بلغ هذا العداء ذروته في أحداث أيلول (سبتمبر) ٢٠٠١، والتي على أثرها قسمت الإدارة الأميركية العالم إلى محور للخير وآخر للشر، وخرجت الحملات العسكرية الأميركية في حرب عالمية، في أكبر تحرك عسكري عرفه التاريخ البشري، رافعة لواء الحرية والديموقراطية وحقوق الإنسان، مدعية مشاريع التغيير الخارجية الغربية، واصفة بعضها بمشاريع الإصلاح ضد الفساد، الذي تتبناه دول الثمانية، أو مشاريع الشرق الأوسط الكبير أو غيرها.

وفي مقابل ذلك زادت من إجراءات تشويه الآخر الإسلامي فيما تصفه بالإسلام الفاشستي، والمسلمين الإرهابيين والمتطرفين، فاحتلت الولايات المتحدة وحلف «الناتو» وأتباعهما بعض بلاد المسلمين احتلالاً كاملاً، وحاصرت غيرها حصاراً اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً وعسكرياً، ولكن أخطرها محاربة الإسلام إيديولوجياً واجتماعياً، وذلك بتخويف شعوب العالم والغرب من الإسلام، في ما عرف في الغرب بالإسلاموفوبيا، والتي شارك بها وللأسف بابا الفاتيكان السابق في أكثر من مناسبة، وزعماء سياسيون على كراسي المسؤولية، فضلاً عن الحملات الإعلامية في الإساءة إلى رموز الإسلام ومقدسات المسلمين.

الحركات الإسلامية السياسية في مواجهة الاحتلال السوفياتي لأفغانستان، فأمد هذه الحركات الإسلامية السياسية والجهادية بالمال والعتاد والخبرات العسكرية المتطورة، ما أهلها لخوض حرب كونية مع أكبر ترسانة عسكرية في أوروبا الشرقية وحلف وارسو على الإطلاق، لقد كان هذا الدعم للحركات الإسلامية السياسية والجهادية في أفغانستان وخارجها، مساهمة إيجابية كبرى من الغرب لصعود الإسلام السياسي، الذي لا يمكن تفكيكه بنفس السهولة التي تم بها تكوينه، عند زوال الحاجة إليه.

وبعد سقوط الاتحاد السوفياتي سعت الحركات الإسلامية الجهادية إلى إقامة دولة إسلامية في أفغانستان، أو إمارة إسلامية تحكم بالشريعة الإسلامية، في ظروف كانت الولايات المتحدة تحتاج فيها إلى هذا النموذج من الحكم الإسلامي. وفي مرحلة كانت تبحث عن عدوها البديل عن الاتحاد السوفياتي. فكانت تبحث عن عدو إيديولوجي وسياسي وعسكري في آن، فوجدت بعض دوائر المكر في الولايات المتحدة ضالتها في الإسلام والمسلمين، وفي إمارة أفغانستان الإسلامية تحديداً، كعدو محتمل ومطلوب، ويمكن تضخيم العداء المتبادل معه والتحكم به، لعوامل وأسباب تاريخية ومعاصرة.

في هذه المرحلة، استفادت الحركات الإسلامية من عداء الولايات المتحدة لها، واتخذت موقفاً معادياً من الغرب عموماً ومن أميركا على وجه الخصوص، في محاولة منها لكسب أكبر شعبية إسلامية لها، ولتبدو رافعة لواء الجهاد ضد المحتلين الغربيين وضد الاستعمار الأميركي الجديد، فكسبت تأييد المجتمعات الإسلامية وبالأخص قطاع الشباب منه، من دون أن تكسب تأييد الدول الإسلامية لها إلا نادراً، بل دخلت بعضها في صراع مع الأنظمة في البلاد العربية والإسلامية، وبالأخص الدول التي تمتع نشوء أحزاب دينية إسلامية على أراضيها، على رغم سماح بعضها نشوء أحزاب سياسية في دولها.

كان العالم العربي انخرط في مراحل سابقة في

ممنوعة من السياسة ومن الاعتراف العلني بها إلا ما ندر، بل مارست بعض الأنظمة الديكتاتورية العسكرية أقسى أنواع القمع لها، فسجنت وأعدمت العديد من قادة الحركات الإسلامية، فكان الخيار الوحيد لبعض الحركات الإسلامية مواجهة هذه الأنظمة بالقوة المادية ما أمكن وبقدر المستطاع، إما دفاعاً عن النفس أو انتقاماً من الظالمين المستبدين، وأصبح هدف بعضها الوصول إلى السلطة السياسية، سواء بالانقلاب المباشر أو غير المباشر، وبالأخص بعد فشل تلك الأنظمة الحاكمة من تحقيق تقدم البلاد داخلياً، بل وفشلها في حماية دولها أمام المشروع الصهيوني - الإمبريالي، فكانت هزيمة العام سبعة وستين من القرن الماضي ضربة قاصمة للمشروع القومي العربي، وكانت نقطة متقدمة في صعود المشروع السياسي الإسلامي في ما عُرف بالصحة الإسلامية، أو الأصولية أو الإسلام السياسي، وأصبح الوصول إلى السلطة السياسية هدفاً من أهداف الحركات والأحزاب الإسلامية السياسية، ولو بالطرق السلمية ومن طريق الانتخابات وصناديق الاقتراع.

إلى هذه المرحلة يمكن اعتبار الغرب مساهماً سلبياً في صعود الإسلام السياسي، لأنه وقف مسانداً للأنظمة والحكومات الديكتاتورية حفاظاً على مصالحه أولاً، وخشية من المستقبل الغامض لصعود الحركات والأحزاب الإسلامية إلى سدة الحكم، بغض النظر عن القدرة العسكرية لتلك الدول، سواء كانت نووية أو غير نووية، وإنما بسبب وجود عدو استراتيجي للحركات الإسلامية في البلاد الإسلامية والمتمثل في دولة إسرائيل، والتي تمثل في الوقت نفسه حليفاً استراتيجياً للغرب. فساهم الغرب وإسرائيل من حيث لا يعلمان في صعود التيار الإسلامي السياسي في العالم أجمع، وتصدره شعبياً للتأييد للوصول إلى السلطة السياسية عاجلاً أم آجلاً، مما تطلب من الغرب وإسرائيل أن يعيدا النظر في التعامل مع الإسلام السياسي بحكمة واتزان.

ولكن المساهمة الأكبر التي ساهم الغرب بها في صعود الإسلام السياسي، هو تبنيه لبعض هذه



الإسلامية في تركيا احترام الداخل وحمائته، واحترام العالم الخارجي وتقديره، وبالأخص العالم الغربي، بحكم موقعها الجغرافي وانتانها الأوروبي.

والأمر في إيران أسهل، فكل المتنافسين من داخل الإسلام السياسي، أي الذين يؤمنون بالإسلام ديناً ومنهج حياة وحكم، ومن الذين يؤمنون بالجمهورية الإسلامية نظاماً ودستوراً، وحتى لو وجد عند بعضهم محاولة لتغيير الدستور، فهذا من حقه، لأن الذين وضعوا الدستور أول مرة هم من الشعب الإيراني أيضاً، وكل تحسين أو تعديل للدستور سيعرض على الشعب الإيراني، والتغيير الديمقراطي المطلوب هو من داخل الدولة، وليس من خارجها، وإذا فشل التغيير الديمقراطي من الداخل، فهو الذي يفتح الباب على مصراعيه لأن يأتي التغيير غير الديمقراطي من الخارج.

الجمهورية الإسلامية في إيران اليوم أمام تحديات كبيرة، هي بالدرجة الأولى تطوير تجربتها الديمقراطية ومؤسساتها الدستورية، وأساسه احترام تعددتها الفكرية والثقافية والمدرسية ولا أقول الطائفية ولا العرقية، فموطني الدولة الواحدة هم سواء أمام الدستور في الدولة العادلة، وأمام تحد إسلامي كبير، فالمسلمون في العالم أجمع يتطلعون إلى هذه الجمهورية والانتخابات التي تجري فيها بعين الرضا إذا حافظت على إرادة الشعب المسلم وغير المسلم في إيران، وإذا عبّر كل مواطن عن رأيه وإرادته بكل حرية وأمن وسلام. وإن معالجة الأزمة الانتخابية الراهنة أمام تحد عالمي ليعرف العالم أن الإسلام السياسي لا يخشى إرادة الشعب، لأن منعه هو الشعب نفسه، وكل تغيير ديمقراطي فيه هو معبر عن إرادة إسلام سياسي جديد، يتفاعل مع مستجدات عصره وزمانه ومكانه، فالإسلام السياسي ليس اجتهاداً واحداً، ولا صورة نمطية واحدة، ولكل واحدة منها إيجابياتها وسلبياتها.

من حق الإسلام السياسي أن يلعب ديمقراطيته الخاصة بشرط حفظه على حقوق الناس، كما أنه ليس من حقه أن ينتهك الديمقراطيات العالمية في مجال حقوق الإنسان، وبالأخص أمام الشعوب والمجتمعات الأوروبية والأميركية، ولا أقول أمام الدول الغربية، التي لها أهدافها وأجندتها الخاصة في التعامل مع هذه الأزمة الإيرانية الراهنة، فعلى الإعلام الإيراني أن لا يتجاهل مخاطبة الشعوب الإسلامية والعالمية، وعدم جعلها تقف ضده، فإن لم يكسبها لجانبه، بحكم عدالة قضاياها التي يؤمن بها، فعليه ألا يجعلها تقف وراء المغرضين، الذين يتربصون بالمسلمين ■

من هذا المنطلق، نقول أن الإسلام السياسي الإيراني بعمومه أمام تحد كبير، وأن الانتخابات الإيرانية الأخيرة كانت أمام تحد ديمقراطي وفق الدستور الإيراني وليس وفق الدساتير الديمقراطية الغربية، وإذا كان التوجه الأميركي الجديد ليس فرض نظام للحكم من دولة على أخرى، فكذلك ينبغي التعامل مع نتائج الانتخابات الإيرانية الأخيرة، بأنها جزء من النظام السياسي الإيراني الذي صوّت عليه الشعب الإيراني، وعلى الغرب أن لا يكرر أخطاءه في التعامل مع الإسلام السياسي، وبالأخص وهو في السلطة السياسية ويبيده القوة القانونية والسياسية والعسكرية، فقضايا الانتخابات في الدول الإسلامية شأن داخلي لكل دولة، وما يمكن تقديمه هو المساعدة لمن يطلبها بالطرق الدبلوماسية المعتمدة.

في المقابل، على الجمهورية الإسلامية في إيران أن تستفيد من التجربة الديمقراطية في تركيا الحديثة، وهي في ظل برلمان تركي غالبية أعضائه من التيار الإسلامي، وحكومة يرأسها حزب العدالة والتنمية، الذي يوظف ثقله الجماهيري في خدمة قضايا الشعب التركي الداخلية والخارجية، دون توتر داخلي ولا توتر خارجي، فضلاً عن أن الإسلام السياسي في تركيا لم يصل إلى السلطة السياسية من طريق الثورة الانقلابية، وإنما من طريق الثورة الديمقراطية أي من طريق صناديق الاقتراع التي تعبّر عن إرادة الشعب وقناعاته، وليس من طريق الجيش ولا القوى الأمنية.

والإسلام السياسي في مرحلة اختبار سواء كان في السلطة أو في المعارضة أو خارجها، وتجارب الإسلام السياسي الديمقراطي تأتي من خارج الوطن العربي، ويقدم ذلك فائدة إلى هذه الدول والشعوب الإسلامية من تجارب دولها في الديمقراطية، ومن تقبل التعددية السياسية، وتقبل الآخر الداخلي والخارجي. فإذا احتكم الجميع إلى الانتخابات، فلا ينبغي تجاهل ما تمثله أصوات التعددية السياسية، سواء كانت بين أحزاب أو جماعات إسلامية أو علمانية، كما هو الحال مع التجربة الإسلامية الديمقراطية في تركيا، فالشعب التركي المسلم كان وحده صاحب القرار أولاً وأخيراً، فإذا عبّر عن اختياره بحرية بانتخاب حزب إسلامي أو علماني فهذا قراره، ولا يكره على اختيار آخر، وهذا سر نجاح الحركة الإسلامية في تركيا، وهو احترامها لإرادة الشعب التركي وقراره الانتخابي مما اضطر الطرف الآخر العلماني للدعوة إلى تجاوز الديمقراطية، والقيام بأعمال وسلوكيات غير ديمقراطية، مما أكسب الحركة

المساهمة الأكبر للغرب في صعود الإسلام السياسي، هو تبنيه لبعض الحركات الإسلامية السياسية في مواجهة الاحتلال السوفياتي لأفغانستان

ما زالت ظاهرة محاربة الإسلام إيديولوجياً واجتماعياً قائمة، وذلك بتخويف شعوب العالم والغرب من الإسلام، في ما عرف بالإسلاموفوبيا

الجمهورية الإسلامية في إيران اليوم أمام تحديات كبيرة، هي بالدرجة الأولى تطوير تجربتها الديمقراطية ومؤسساتها الدستورية، وأساسه احترام تعدديتها الفكرية والثقافية والمدرسية

نشاطات

ورشة لمدة ثلاثة ايام في مدينة دمياط المصرية



عقد المنبر الدولي للحوار الاسلامي ورشة في مدينة دمياط شمالي القاهرة بتاريخ ٢٤-٢٥-٢٦ تموز (يوليو) ٢٠٠٩

وشارك في اليومين الاولين لكلا الورشتين شباب من الجنسين، فيما تم تخصيص اليوم الثالث لمناقشة ملاحظات المدربين ومتابعة ادائهم. وقد أقيمت الورشة بالتعاون مع جمعية مصر للثقافة والحوار في مدينة دمياط ضمن مشروع تدريب مدربي شبكة مهارات النجاح في عالم متغير في الشرق الأوسط.



تدريب «المدربين» في الدار البيضاء

استمراراً لبرنامج تدريب مدربي شبكة «الشرق الاوسط» لمهارات النجاح في عالم متغير، اقام المنبر الدولي للحوار الاسلامي ورشتين لثلاثة ايام في مدينة الدار البيضاء بالمغرب في الايام ١٥-١٦-١٧ تموز (يوليو) ٢٠٠٩، وشارك في الورشة مجموعة من الشباب من كلا الجنسين.

ورشة باللغة الانكليزية ضمن برنامج الدورة التدريبية الخاص ببريطانيا واوروبا



مدينة لندن، ليدز، ومانشستر البريطانية. وسيخضع عدد من المشاركين من ابدوا رغبتهم وحماسهم، لتدريب مكثف في الاشهر الاربعة المقبلة لتأهيلهم كمدربين. سيشمل برنامج التدريب المكثف حصصاً اسبوعية مع لقاءات على الشبكة الالكترونية شهريا، الى جانب اقامة ورشة تدريبية كاملة للشباب بمساهمة مباشرة من الخاضعين للتدريب، وثم يختتم البرنامج بمخيم ليومين مع المدربين ومشاركين من الشباب المسلم في بريطاني.



نظم المنبر الدولي للحوار الاسلامي ورشة باللغة الانكليزية ضمن برنامج الدورة التدريبية «مهارات النجاح في عالم متغير» الخاص ببريطانيا واوروبا. وذلك في السادس والعشرين من ايلول (سبتمبر) ٢٠٠٩. وهدفت الورشة الى التعريف بالدورة والمفاهيم الاساسية التي تشكل مادتها ومقاربتها العلمية، بالإضافة الى تميزها بالبرمجة القرآنية. حضر الورشة «٣٠» مشاركا من المهتمين الشباب من الجنسين، من كل من

بين الحركات الوسطية والسلفية الراديكالية

غلبت خلافاتها الإيديولوجية مع الحكومة المقالة، وأخذت تشكك في الرؤية الدينية التي تنطلق منها حركة حماس لتبرير اختياراتها السياسية، وبما أن تنظيم القاعدة قد جعل من القضية الفلسطينية محورا رئيسياً من محاور خطابه التحريضي، فقد وجد في «البراغماتية الجزئية» التي انتهجتها حركة حماس للتكيف مع ضرورات المرحلة مدخلاً للهجوم عليها، وممارسة أقصى درجات الضغط من أجل ابتزازها أو بناء شرعية داخل غزة على حسابها. لقد حاولت حركة حماس تجاهل هذه الجماعة وغيرها، كما أنها، وتحت تأثير شق من داخلها، سرعت أحياناً الخطى في اتجاه ما يسمى بخيار «أسلمة القطاع» في مسعى لاحتواء الضغوط الدينية والسياسية التي تمارسها هذه الجماعات، وفي هذا السياق يمكن فهم الأحداث المتعلقة بمحاولة «فرض الحجاب»، والتركيز على الخطاب الدعوي لتنقية المجتمع الغزوي مما يعتبره البعض «ظواهر اجتماعية غير إسلامية»، وهي محاولات تعارضت مع مبدأ الحريات الشخصية، وأظهرت حركة حماس في مظهر الجماعة الدينية وليست حزبا سياسيا أو حركة وطنية تعمل على استيعاب كل المجتمع الفلسطيني بمختلف تنوعاته وفئاته. وما حصل لحماس تكرر مع غيرها في أكثر من بلد عربي أو مسلم، فالتيار السلفي الراديكالي يملك من القدرة على محاصرة «الحركات الوسطية» وابتزازها من أجل أن يفرض عليها استراتيجيته في التغيير، أو أن يضعفها ويقصيها تدريجيا ليحتل مكانتها، ويتجه رأساً إلى محاولة افتكك السلطة وتأميم الدولة. لقد حدث ذلك من قبل أن يولد تنظيم القاعدة، ففي مصر، قامت (الجماعات الإسلامية) في محاولة لإفراغ حركة الإخوان المسلمين من شبابها، بعد أن أصيبت هذه الأخيرة بشلل حركي وعجز سياسي، وقد كادت أن تنفرد هذه الجماعات بقيادة الساحة الدينية لولا الأخطاء الاستراتيجية التي وقعت فيها نتيجة تبنيها لمنهج العنف العشوائي. وتكررت التجربة في الساحة الجزائرية، حين نجحت «جبهة الإنقاذ» في سحب البساط من «حركة مجتمع السلم» التي أسسها الشيخ المرحوم محفوظ نحات، وكادت أن تحيي كامل الساحة الدينية لصالح

قد لا تكون المعركة التي دارت بين حركة حماس وجماعة «جند أنصار الله» الأخيرة، رغم أنها حسمت عسكرياً بسرعة لصالح الحكومة المقالة، وانتهت بموت زعيم المجموعة عبداللطيف موسى الذي أعلن عن قيام «إمارة إسلامية» بمدينة غزة، وما المناوشات المسلحة التي تشنها حالياً لفلول هذه الجماعة سوى مؤشر على ما ستلقاه مؤسسات حماس وحكومتها من تخريب وتشكيك في إسلامها وشرعية سياساتها من قبل التنظيمات السلفية الراديكالية.

وإذا استثنينا التقارير الإسرائيلية والأميركية والأوروبية، فإن حركة حماس تصنف ضمن الحركات المعتدلة، أو ما يسمى داخل الأوساط الحركية بـ «الدائرة الوسطية»، ويقصد بذلك الحركات والتيارات التي تتجنب اللجوء إلى العنف في مسعاها للوصول إلى السلطة، وتميل في أطروحاتها الدينية والسياسية إلى تجنب «الغلو»، وتقبل بالاحتكام إلى صناديق الاقتراع والتكيف المتفاوت فيما بينها مع ضرورات الحداثة والعمل المؤسساتي، ومن هذه الزاوية، فإن حركة حماس ذات الولاء التاريخي لحركة «الإخوان المسلمين»، قبلت باللعب الديمقراطية، وخاضت الانتخابات الرئاسية والتشريعية ببرنامج سياسي وصفه الكثيرون يومها بكونه «براغماتياً»، إلى جانب تمسكها بمنهج المقاومة. لقد بينت التجارب قديمها وحديثها أن الحركات العقائدية تفتح الباب ألياً لولادة حركات من نفس طبيعتها، تتقاطع معها في بعض القنوات والأهداف، لكنها تقف إلى يمينها لتزايد عليها، وتعمل على تهيئة نفسها حتى تكون بديلاً عنها، وبما أن حركة حماس ذات التوجه الإسلامي قد انتقلت من صفوف المعارضة إلى واجهة السلطة، فقد أنعش ذلك التنظيمات الدينية الصغيرة والمنافسة، التي ارتفع صوتها خلال السنوات الأخيرة مثل حزب التحرير والمجموعات السلفية، التي أصبحت بدورها تستسهل عملية الوصول إلى السلطة لفرض قناعاتها وتصوراتها حول الدين والدولة، وبدلاً من قيام هذه الأطراف بدعم الجهود العقائدية والسياسية لحماس بحكم وجود قواسم مشتركة بينها، نراها قد

التيار السلفي يملك من القدرة على محاصرة «الحركات الوسطية» وابتزازها لفرض استراتيجيته في التغيير

تخطئ حركات التوجهات الوسطية إذا اعتقدت بأنها يمكن أن تتعايش مع التيارات السلفية



صلاح الجورشي

موقع «تونس أونلاين نت»



في ظاهرة الإسلام السياسي

تعتبر ظاهرة الإسلام السياسي من الظواهر التي القت وتلقي بظلالها على الحياة السياسية والاجتماعية والفكرية في الوطن العربي. ولا شك أن الصراع والجدل مع طروحات وأفكار التيارات والجماعات الإسلامية هو صراع وجدل فكري وسياسي تحكمه قوانين الصراع والأضداد في كل زمان ومكان.

وهناك فرق بين الإسلام كدين وبين الأيديولوجيا الإسلامية. فالدين قيم ورحابة صدر وانفتاح ورحمة وإنسانية وعدالة ومساواة وسماحة وقبول بالجدل والاجتهاد والرأي المضاد ويدعو لذلك. أما الأيديولوجيا فهي تكفير وعنفا ودكتاتورية وحزب وتعصب وتخبر وإرهاب ورفض لوجهة النظر الأخرى. ويستطيع الإنسان أن يكون متديناً وعلماً في أن لأن العلمانية هي بالأساس موقف من الحياة وليس من الدين. ويجب أن لا يغيب عن أذهاننا أمر أساسي وهو بأنه من حق كل إنسان ممارسة الشعائر الدينية وتبني العقائد التي تتماشى مع قناعاته وموروثاته ولكن ليس من حقه أن يفرض هذه القناعات على الآخرين بقوة السلاح. وبالحديد والنار والعنف والإرهاب.

إن أعمال القتل وممارسات القمع والإرهاب الفكري التي تقوم بها الحركات والمنظمات والجماعات الدينية السياسية والاصولية نسيء وتشوه الصورة الحقيقية والمشرفة للإسلام المنتور. الإسلام الذي يحض على الثورة الاجتماعية ومقاومة الفقر والجهل والتخلف والفساد والقهر والظلم والاضطهاد. وأنا لا ننسى صرخة الفاروق عمر بن الخطاب «متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً» أو صيحة أبي ذر الغفاري «عجبت لمن لا يجد القوت في بيته كيف لا يخرج الى الناس شأهاً سيفه».

أن تاريخنا الإسلامي وحضارتنا العربية الإسلامية لا علاقة لهما بالطروحات والصبغات السلفية الاصولية. وهما يحفلان بالأجازات في مجال الفكر والثقافة والتنوير الديني. وهناك حركات دينية ثورية وعقلانية وإصلاحية ساهمت في تقديم نموذج اصيل لجوهر الإسلام وتمردت وثارَت على القهر الإنساني والاستبداد السياسي كالفرامطة والزنج والمعتزلة والشيعية والظاهرية وغيرها من الحركات. ومن الضروري الإشارة الى اسهامات رجالات عصر النهضة في اعلاء راية الإسلام وتطوير الرؤية العقلانية البعيدة عن التزمّت والتعصب. ودورهم في إصلاح الأمة بالتحليل العمي. والتحليل العقلي والاستقراء والاستنباط.

واخيراً فأن الإصلاح الحقيقي والانبعاث الفعال لروح الإسلام سيبداً بالفصل بين الدين والسياسة والتخلص من ذهنية التحريم والتكفير. والتحرر من قيود السلفية والتمسك بالموقف العقلاني وتجديد الفكر الديني بحيث ينسجم مع الحداثة ويتساوق مع العلمانية وينسجم مع الديمقراطية ويتماشى مع العلم الحديث والتكنولوجيا المتطورة.

شاكراً فريد حسن

موقع "التجديد العربي"

سؤال: هل التعايش ممكن؟

أدواته بما اكتسبته من قدرات سجالية على انتقاء النصوص وتوظيفها لصالح أهدافها. ثانياً: خيار المواجهة: وهذه المواجهة يمكن أن تبدأ فكرية وسياسية، لتنتقل فيما بعد إلى مواجهة مسلحة كما حدث في أكثر من مكان، ولا شك في أن اللجوء إلى لغة السلاح يعتبر أسوأ الاحتمالات، لكنه غير مستبعد، خاصة إذا بادرت الجماعات السلفية برفع السلاح، وشرعت في إنشاء قوة عسكرية موجهة ضد خصومها، ولعل هذا الجانب هو الذي دفع بالشيخ يوسف القرضاوي إلى إضفاء الشرعية على ما أقدمت عليه حكومة حماس ضد جماعة «جند أنصار الله» ثالثاً: أن تعمل الحركات الوسطية على تطوير رؤيتها للعمل السياسي، وذلك بالفصل بين مفهوم الحزب من جهة وبين مفهوم الجماعة الدينية والوعظية من جهة ثانية، وأن تدرك هذه الحركات بأن العمل على أسلمة المجتمعات هو المدخل لتوفير بيئة صالحة لإنعاش الجماعات السلفية، فهو مجالها الحيوي وخطابها المفضل الذي يجعلها أميل إلى ضبط شروط الإيمان، وتحديد درجات صحة العقائد وضبط السلوك الفردي، كما أنه يرسخ القول بأن أفضل طريقة لتجسيد الإسلام هي تطبيق الشريعة من خلال افتكاك السلطة وإقامة الحدود. والمؤكد أن الحركات الإسلامية المراهنة على الاندماج السياسي لا تزال مترددة في تقدير حجم التحديات والمخاطر التي تمثلها الجماعات السلفية الجديدة عليها وعلى مستقبلها الحركي والسياسي، إن مصلحتها الحيوية تقتضي منها أن تظهر خطوط التمايز بينها وبين التيارات الراديكالية حتى لا تختلط الأوراق، لأن تعويم الاختلافات بحجة تغليب القواسم المشتركة، لن يؤدي عملياً إلا إلى تفخيخ هذه الحركات، واستدراجها نحو المناطق الرمادية، التي ستجعل منها الوجه الآخر للتيارات السلفية المتشددة، وهو ما يعتقده الكثير من خصوم هذه الحركات ■

مشروعها الغامض، وكانت النتيجة الدخول في مواجهة مسلحة مع النظام الجزائري أدت إلى كارثة بشرية وسياسية، وكلما استمر التوغل في العنف المسلح، كانت القيادة الميدانية تنتقل إلى المجموعات الأشد تطرفاً وعنفاً حتى أصبحت الجبهة أثراً بعد عين. وما يجري في الصومال ليس سوى سيناريو آخر، تعمل المجموعات الراديكالية المسلحة من أجل فرضه على هذا البلد الفقير والمفكك، ضد الجناح الذي أراد أن يحول صيغة المحاكم الإسلامية إلى مشروع وطني جامع. وخلاصة القول، تخطئ حركات الإسلام السياسي ذات التوجهات الوسطية إذا اعتقدت بأنها يمكن أن تعايش مع التيارات السلفية الراديكالية، صحيح أنه يجمعها الكثير من مكونات الخطاب العقائدي والأخلاقي، لكن يفرق بينهما أسلوب العمل ومنهج التغيير، وللمنهج تأثير حاسم على الأوضاع ومجريات الأحداث، وهو المحدد لطبيعة المصالح ورهانات أطراف الصراع حول السلطة والثروة. إن «الحركات الوسطية»، تجتد نفسها في تحديد الموقف من ظاهرة السلفية الراديكالية أمام ثلاثة احتمالات: أولاً: العمل على الاحتواء الأيديولوجي للتيار السلفي، ويعني ذلك توسيع دائرة الاهتمام بالشؤون العقائدية، وتنظيم حملات أوسع ومكثفة تدور حول المسائل الأخلاقية. ويعتقد من يؤمن بهذا الاختيار أن من شأن ذلك أن يقطع الطريق أمام الجماعات الراديكالية، ويجعل من حركات الإسلام السياسي ذات التوجه الوسطي بمثابة الجهة الأكثر شرعية للدفاع عن الإسلام وحمائته، لكن مشكلة هذا التوجه أنه يجر الحركات السياسية إلى مزالق عديدة، ويحولها - في حالة وصولها إلى الحكم - إلى سلطة دينية ورقابية وعقابية متعارضة مع حرية العقيدة والتدين، كما أن هذا التوجه هو انتقال إلى ملعب الحركات السلفية الذي تحسن تملك

المشروع الإسلامي في خطر

ميررات ولي الأمر في اعتقال الآلاف من أجل بسط الأمن والسيطرة، والبعض يتحدث عن جواز اقتحام المساجد وضربها بالصواريخ والمدفعية لمطاردة الخارجين على «السلطة الشرعية»، والبعض ما زال يستسهل «شيطنة» المخالف بجعله يحمل كل موبقات الصفات والمعاني والسلوكيات لتبرير استباحة دمه وعرضه ووجوده.

هذا كلام خطير للغاية، وهو نسخة طبق الأصل من الخطاب القمعي الاستبدادي الذي تعاني منه الأمة طوال نصف قرن على الأقل، فقط نكسوه بكساء إسلامي، ونوشيه ببعض الآيات والأحاديث المختارة والمنتزعة من منظومة متكاملة في الفكر السياسي.

وقد حدثني كثيرون من الدعاة والكتاب يبدون قلقهم مما أسموه «الاستبداد باسم الدين» معتبرين أنه أشد خطورة ومرارة من الاستبداد العلماني لأنه يحيط نفسه بقدسية إلهية تضاعف من ثقله وألمه وتضعف من قدرة الأمة على مقاومته أو رفضه.

مجتمعاتنا في شوق إلى الإسلام وشريعته وسماحته وأمانه، ولكن مجتمعاتنا التي عانت طويلا من الاستبداد والقمع والسجون والمشاق واسترخاص الدم والمطاردات الأمنية، تتشوق إلى الإسلام الذي يحقق لها العدل والأمان وسيادة القانون وحماية حقوق الإنسان ودعم الحريات العامة، الإسلام الذي يفكر في بناء المزيد من المصانع وليس بناء المزيد من السجون، وفي تفجير ينابيع المياه والخير من البر والبحر وليس تفجير المزيد من أنهار الدم، الإسلام الذي يرسي دعائم السلام الاجتماعي وينشر الحب والتسامح وليس الذي يؤسس لأحقاد وصراعات وتصفيات دموية لا يرى لها نهاية، الإسلام الذي تسع مظلة العدل فيه والعطاء من يتفق معك أو يختلف، وليس الذي تقسم فيه المناصب والعطايا والحقوق على من يوالون هذا الفصيل أو ينضون تحت لوائه ويحرم منه «الآخرون»، الإسلاميون في حاجة إلى مراجعات شاملة وجادة وأمينية، إذا أرادوا حماية صورة المشروع الإسلامي من المزيد من التشويه الذي لحق به أمام أنفسهم وأمام العالم ■

يحتاج التيار الإسلامي إلى بذل المزيد من الجهد التنظيري والجهاد العملي لإزالة هواجس المجتمع والتخبة والتيارات السياسية والفكرية الأخرى من مسألة موقفه من الحريات العامة ومن حقوق الإنسان ومن العدالة والقانون واحترام الحق في الاختلاف.

كنا ندافع قبل سنوات عن الإسلاميين باعتبار أنهم المجني عليهم وأنهم ضحية البطش السلطوي في كل مكان وأنهم «الجنس» المستباح في الدول الإسلامية قاطبة، وكان الكلام صحيحا بالطبع، ولكن الآن، وبعد ظهور تجارب وممارسات في فلسطين ولبنان والعراق وإيران وأفغانستان والصومال والسودان، لم يعد هذا الدفاع مقبولا أو كافيا لإزالة الالتباس وإزالة الهواجس من غياب هذا الملف عن اهتمامات الإسلاميين، بطبيعة الحال حرك هذا الخاطر عندي ما حدث في رفح الأسبوع الماضي واستباحة ميليشيات حماس «الإسلامية» دماء إخوان لهم من «الإسلاميين» على خلفية نزاع له إرث طويل من الخلاف الفكري والسياسي، كما أفزعني جدا ما قرأته من تصريحات وتعليقات لعدد من الرموز الإسلامية في تبرير ما وقع وصمت آخرين عن التعليق هروبا من مواجهة المشكلة، فضلا عن التعليقات الكثيرة التي كشفت عن أن الإسلاميين يعيشون فراغا حقيقيا في هذه المسألة.

لم يعد الهاجس هنا وقفا على التيارات الأخرى المخالفة للتيار الإسلامي، بل إن هذا الهاجس أصبح مطروحا داخل فصائل التيار الإسلامي ذاته، وأصبح المعتاد أن تستمع في المجالس الخاصة إلى كلام لشخصيات إسلامية دعوية أو فكرية تبدي قلقها من «الحال» إذا ما توسد الحكم هذا الفصيل الإسلامي أو غيره، بل إن هناك من يبدي مخاوف جدية من أن مستويات القمع السلطوي آنذاك ستكون أكثر مرارة وعنفا من القمع السلطوي الذي تمارسه النظم العلمانية، الموضوع جد لا هزل فيه، والإسلاميون أمام استحقاق فعلي في ملفات حقوق الإنسان والحريات العامة، البعض منا ما زال يتحدث عن اتهامات بالخروج على ولي الأمر لتبرير أي مذبحه ترتكب باسم الإسلام، وعن

الإسلاميون أمام استحقاق فعلي في ملفات حقوق الإنسان والحريات العامة

الاستبداد باسم الدين أشد خطورة ومرارة من الاستبداد العلماني لأنه يحيط نفسه بقدسية إلهية

مجتمعاتنا في شوق إلى الإسلام الذي يفكر في بناء المزيد من المصانع وليس بناء المزيد من السجون

جمال سلطان

صحيفة «المصريون»

مرض «القابلية للاستعمار» المزمن

أن التبعية العمياء للأقوى لن تمكنهم من صنع شخصيتهم الأصلية، ولن تجعل تجاربهم تتجاوز المربع الأول، إنهم استوعبوا الدرس واستطاعوا أن يضمّنوا لأنفسهم مكانا في مضاف الدول الكبرى اقتصاديا وثقافيا وسياسيا.

القابلية للاستعمار ما زالت جائمة على عقولنا وولدت في لا وعينا مرضا آخر لا يقل خطورة منها، وهو التسليم بأن التفوق الأوروبي والأمريكي هو الغالب، ومهما حاولنا أن نواجههم فلن نستطيع، وترسخ بذلك هذا المرض مما شكل لدينا إحساسا عميقا بأن الدول المتخلفة حكم عليها القدر أن تكون في الصف الأخير دائما وأن التاريخ يحتم عليها أن تحمي ظهور أصحاب الصفوف الأولى، وأن تبقى وفيه بتزويدهم بالمواد الخام من أجل أن يضمّنوا تفوقهم الدائم وهيمنتهم الكاملة.

يتبعج الكثير من المنتسبين إلى الدين الإسلامي بقوة أفكاره وعالميتها، ويقولون بأنه دين يؤسس للطريقة المثالية للعيش في مجتمع العدالة والمساواة، لا يكمل هؤلاء من تريد أن الإسلام هو أعظم الديانات في هذا الوجود، نعم إن الإسلام هو أعظم دين في هذا الكون، وهو الدين الذي يمتلك منظومة أخلاقية واقتصادية واجتماعية وسياسية متكاملة يكمل بعضها بعضا، لكن لماذا تخلفنا نحن وتقدم آخرون من اصحاب ديانات أخرى، إذا هناك خلا ما في مستوى معين؟

الخلل هو في المنتسبين إلى الإسلام الذين تخلوا عن جميع الأفكار النبوية في الإسلام، تخلوا عن دراسة تعاليم هذا الدين الحنيف المسالم، و لم يعملوا على جعلها تحيا من أجل مصلحة الشعوب، تخلوا عن التعامل مع الرسالة المحمدية كرسالة منقذة للعالم دون أي إقصاء أو أي نفي للمخالفين في الرأي والعقيدة والعرق.

إذا استطاع المسلمون وغيرهم التخلص من فكرة القابلية للاستعمار، وآمنوا مكانها بفكرة القابلية لصنع الحضارة والتاريخ ضمن إيمان بسننية إلهية مؤطرة لعملهم، وعلم ومعرفة يزودان العقل بما يحتاجه من حرية وانطلاق وتفكير، وإيمان مطلق بحرية الإنسان والأفكار والمعتقدات، حينها نستطيع أن ننطلق انطلاقة جديدة، انطلاقة كلها فن وإبداع ونظرة مشرقة إلى المستقبل. فالتاريخ لا يرحم من يتعامل معه بأي شكل من أشكال التخلف والرجعية والانهازمية، وسيجل بفخر من يسعون لصناعته صناعة حقيقية مشرفة، عمادهم في ذلك هو علم حقيقي وسلم يعم الأمكنة والأزمنة، فالعالم يقاس بما فيه من أفكار ولا يقاس بما فيه من أشياء، كما أكد المفكر مالك بن نبي ■

شخص المفكر الجزائري الأستاذ مالك بن نبي مشكلات الحضارة التي تعانيها الأمة الإسلامية من طنجة إلى جاكرتا، في مجموعة نادرة من كتبه القيمة التي لا يقرأها إلا القليل القليل من الناس، أما الذين يفهمون ما يقول فهم أقل من القليل، ومن بين الأفكار التي تحدث عنها فكرة « القابلية للاستعمار » التي يؤكد غيرها مالك بن نبي أن دخول المستعمر إلى الدول المتخلفة، ليس من منطلق أنه قوي ويمتلك عتادا حربيا متطورا أو جنودا مدربين بشكل جيد، ليس هذا ما جعلهم يحتلون أرضنا، إن ما جعلهم يحتلون أرضنا هو نحن، فقبل أن يشرع المستعمرون في تحركاتهم الاستعمارية، كانت نفسية الخنوع والانهازم قد تشكلت لدى العرب والمسلمين، مما سهل على المستعمر مأموريته، فتمكنت آتته المدمرة من السيطرة على البلاد المتخلفة في كل أرجاء العالم في وقت قياسي.

عندما خرجت هذه الفكرة إلى الوجود قامت جمعية علماء الجزائر ضد مالك بن نبي متهمته إياه أنه يشرعن للاستعمار ولا يحمله المسؤولية كاملة فيما ارتكبه من مجازر في حق الجزائريين، وهو ما أدى بها إلى مطالبة السلطات الجزائرية آنذاك بمنع كتاب « وجهة العالم الإسلامي » الذي ألفه مالك بن نبي وتحدث فيه عن فكرته الخاصة القابلية للاستعمار.

لكن وبعد مرور مدة ليست بالقصيرة أدرك المسلمون أن كلام مالك بن نبي كان صحيحا، وأن المشكلة الأولى التي تجعل كفتي الميزان مختلتين هي جرثومة القابلية للاستعمار المستوطنة في عقولنا منذ عصور الانحطاط الأولى عند فقدان الأندلس وبداية نهاية الإمبراطورية العثمانية. وقد وقف المفكرون عند أهمية هذه الفكرة وتأكدوا أنه بدون معالجتها كمرض أصابنا ويصيبنا فلن تكون الأمور على ما يرام، لكن للأسف الشديد لم يستطع الكثير من المسلمين في العالم حتى الآن، أن يتحرروا من القابلية للاستعمار، رغم أنهم حصلوا على الاستقلال، لكنهم بقوا على حالهم بدون شخصية ولا هوية ولا محاولات ذاتية للنهوض من آثار الاستعمار، إذ لم يستوعبوا بعد منطق السفينة التي تحكم هذا العالم، رغم أن الإسلام يؤكد دائما على السننية كمبدأ أساسي وضرورة احترامه لضمان سير جيد للمستقبل دون عراقيل ومشاكل تعيق المسيرة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فالسننية هي التي أمتت بها بعض الدول في جنوب شرق آسيا مثل ماليزيا وسنغافورة واندونيسيا واستطاعت في وقت قياسي أن تسجل نفسها في منظومة الدول المتقدمة التي تمتلك اقتصادات قوية، وتنافس بشكل جدي وملموس كبريات الإقتصادات العالمية، فهؤلاء فهموا الدرس جيدا وتأكدوا

القابلية للإستعمار ما زالت جائمة على عقولنا وولدت في لا وعينا مرضا آخر لا يقل خطورة منها، وهو التسليم بأن التفوق الأوروبي والأمريكي هو الغالب

التاريخ لا يرحم من يتعامل معه بأي شكل من أشكال التخلف والرجعية والانهازمية

الخلل يكمن في المسلمين الذين تخلوا عن جميع الأفكار النبوية في الدين الحنيف المسالم

مولاي محمد إسماعيلي

(خاص بالرائد التنويري)

إحياء «الخلافة الإسلامية» في لندن

من باريس الكفر وماخور البغاء.. ويطالب المنشور المسلمين بالعمل على إقامة الخلافة كفرض ديني القعود عنه معصية، بل ويطالب باستخدام القوة لرد سلطان الأمة المغتصب من أجل عقد البيعة لرجل منها خليفة للمسلمين، أما الطلاب والشباب فعليهم الانضمام لحزب التحرير ليتعلموا الإسلام، وأما بقية المسلمين فعليهم نصرته الحزب وترويج كتبه ومنشوراته!

يتحسر المرء على طاقات الشباب المتحمس المهذرة! هؤلاء يعيشون في أعرق ديمقراطية ويحلمون بعودة الخلافة! ولو كانوا في ظل هذه الخلافة كما يتصورونها، لما استطاعوا الترويج لبرنامجهم مثلما تسمح الديمقراطية الغربية بنشر أفكارهم وبرنامجهم. أما الكتيب الذي يصف الديمقراطية بأنها كفر ويحرم أخذها أو تطبيقها أو الدعوة إليها، فأمره أعظم وأشد خطورة على الناشئة، ويبدو أن مؤلفه (عبد القديم زلوم) أحد منظري الحزب، حيث يبدأ بالهجوم على الديمقراطية التي يسوقها الغرب الكافر في بلاد المسلمين، ويقول بالنص: «يحرم على المسلمين أخذ الديمقراطية أو تطبيقها أو الدعوة إليها تحريماً جازماً»! يتناسى المؤلف أن التحريم الجازم لله ولا بد له من نص قاطع، فأين هذا النص بتحريم الديمقراطية؟! يلخص المؤلف أسس الديمقراطية فيما يأتي:

1. الديمقراطية من وضع البشر وليست من الله، فلا صلة لها بأي دين،
 2. وهي تفصل الدين عن الحياة والدولة،
 3. وتقوم على أساس سيادة الشعب وأنه مصدر السلطات،
 4. وتعتمد على أصوات الأكثرية في اختيار الحكام ومثلي الشعب في القرارات التشريعية،
 5. وتنادي بالحريات العامة (العقيدة، الرأي، التملك، الحرية الشخصية).
- وفي رأي المؤلف أن هذه الأسس مخالفة للإسلام، فالشعب لا يملك السيادة في الإسلام والسيادة لله وحده، وليس من حق الأمة التشريع، ولو اجتمعت على إباحة الربا والزنا أو تبني

كنت بصحبة الإعلامي والكاتب القطري المعروف د. أحمد عبد الملك، نتجول في شارع «إدجورد رود» شارع العرب في لندن، واستوقفتني طاولة منصوبة على الرصيف عليها كتب عربية والتف حولها شباب عرب يروجونها، اقتريت منهم ووقع بصري على كتيب بعنوان «الديمقراطية نظام كفر». وقفت متسانلاً بدهشة: كيف تكون الديمقراطية نظام كفر؟! سارع الشباب وأجابوني: لأنها تجعل الحاكمة للشعب، والإسلام جعل الحاكمة لله وحده.

وهكذا استدرجنا حوار على غير استعداد حول الإسلام والديمقراطية، قلت محاوراً: إن الإسلام لا يعارض الديمقراطية وهناك قدر مشترك بين الشورى والديمقراطية في اختيار الناس لحكامهم وممثليهم ومراقبتهم، والإسلام إذ أمرنا بالشورى إلا أنه لم يلزمنا بنظام محدد، لأن الأنظمة تتطور بتطور المجتمعات، والإسلام أتى بقواعد عامة في السياسة والاقتصاد والاجتماع هي «الثوابت»، ولم يأت بأنظمة تفصيلية لأنها من «المتغيرات»، وبناءً عليه لا مانع من الإفادة من التجارب الغربية في السياسة والاقتصاد، ما دامت لا تتعارض مع الثوابت الإسلامية.

امتدت المناقشات على قارعة الطريق دون أن تحقق ثمرة، فهؤلاء الشباب هم من حزب التحرير الإسلامي في بريطانيا، يروجون لنظام الخلافة لإحيائها ويرون في الخلافة الحل المنشود لمشكلات العالم الإسلامي. وقبل أن نفترق سلمونا منشوراً كانوا يوزعونه على المارة العرب بمناسبة الشهر الفضيل، وأهدوني الكتيب الذي كان مثار الخلاف راجين أن أقرأه فيما بعد.

بعد عودتي قرأت المنشور والكتيب، فهالتني كمية الأوهام والهواجس ونظريات التأمير ومشاعر الكراهية والعداء لحضارة الغرب، أما المنشور فهو خطاب تحريضي ضد الغرب في عقر داره، إذ يقول: إننا نذكر أمتنا في هذا الشهر كيف انتصرنا على الأوروبيين في ٢٨ رمضان ٩٢هـ، وكان المسلمون على بعد ٣٠ كم

الإسلام لا يعارض الديمقراطية
وهناك قدر مشترك بين الشورى
والديمقراطية

يعيش البعض من الشباب
المسلم في أعرق ديمقراطية
(بريطانيا) بينما يحلم بعودة
الخلافة!!

الديمقراطية.. تلك الوصفة
السحرية التي مكنت الإنسان من
تفجير طاقاته ليكتشف ويخترع
ويبدع ويصنع معجزات علمية
وحضارية غيرت حياة البشرية



عبدالحاميد الأنصاري



الإسلام... التوحيد والوحدة والدولة

الإسلام دين توحيد. تتحوّل الوحدة في أدبيّاته الى معادل للتوحيد. وقد سبّجها بالشريعة التي تنبع من التوحيد وتنتهي إليه. ولكن وحدوية الإسلام غير الغائية، أو أن الوحدة أساساً غير الغائية، أي أنها لا تلغي أطرافها المكوّنة مهما تعددت. ولا تهمل الخاص من أجل العام. بل تضبطه به. وخول الخاص الى عامل إثراء للعام. وشرطاً موضوعياً للحوار الدائم القائم على أساس أن الاختلاف سنّة أو قانون كوني. ونقرأ مشهد التعدّد والتنوّع المستوعب بالإيمان ومعيارية التّقوى. والمتحرّك على مساحات مفتوحة ومنجّدة من المعرفة في الآية: (يا أيّها النّاس إنّنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إنّ أكرمكم عند الله أتقاكم). ويصل الانتباه الى التعدّد حدّ أن الإسلام الملحّ على الوحدة لا يضع مشروع الدولة الواحدة استقطاباً أو مألّاً حصرياً لها. وعندما يصل التعدّد. مع حفظ نصاب الإيمان في الوعي والسلوك. الى اقتضاء الدولة المركزية او الدول الطرقيّة (الوطنية). على أساس من الفوارق النوعيّة الأصلية أو المترامية من خلال العملية التاريخية. فإن الوحدة الداخلية. على موجبات العقيدة ونظم الأفكار والقيم والمصالح. تقع موقع القبول. حتى من دون إغلاق الباب أمام البحث عن أنساق وحدوية ملائمة لزمانها. وفي حدود إقليمية متفاوتة في اتساعها طبقاً للمصلحة. وهنا يقع الإسلاميون الحاملون مشروع الدولة الإسلامية المطابقة للأمة. في مدى السؤال المنهجي عن الأولوية التي يعطيها الإسلام. ما إذا كانت للسلطة الدولة أم للدعوة. ومن هذا السؤال يتفرّع سؤال منهجي آخر. عما إذا كان الإسلام في مصادره التأسيسية وفي حركته التاريخية. قد وصف دولته أم مجتمعه المنشود. وترك مسألة الدولة في حدود ضروريات الاجتماع الإسلامي. أي أنها تتشكّل بحسب الظروف الدّاعية والمتاحة والنماذج السائدة. مطابقة لها أو معدّلة على مقتضى الخصوصيات؟ ولعلّه هنا بالذات يمكننا أن نميّز العولة عن العالمية الإسلامية في المستوى السياسي. أي مستوى الدولة العالمية العابرة للدول والأفكار والشعوب والثقافات والحساسيات. باعتبار أنها تهديد للنواظم الاجتماعية العظمى. من ناظم العقيدة الى ناظم الأمة أو القومية أو الوطنية. الى سائر النواظم المترامية أو المترتبة أو المتداخلة؟

هاني فحص
مجلة "الاسبوعية"

السلام الاجتماعي والانتقال السلمي للسلطة بغير الأسلوب الديمقراطي؟! ثم لماذا تركيز المؤلّف على سلبيات الغرب وأين إيجابيات الحضارة الغربية؟!

وإذا كان الشباب المسلم في الغرب لا يرون في الحضارة الغربية إلا الإباحية والمادية ففيم بقاؤهم هناك؟! وإن تعجب فأعجب لشباب عرب ينعم بمنح الحرية، ولكنه يسعى إلى نظام قهري يصادر الحريات باسم الخلافة! ما قيمة هذه الخلافة في ميزان الإسلام؟ هل تحققت في ظلها مبادئ العدالة والمساواة والشورى أم كان الإسلام مجرد شعار أو قناع لإخضاع البلاد والعباد؟!

الخلافة التي يدعو إليها حزب التحرير نظام قهري امتد ألف عام، ولم يجن المسلمون منه إلا جهلاً وفرقة وصراعات دموية، وكانت السبب في تخلف المسلمين قرونًا طويلة! القول بأن الخلافة فريضة والقعود عنها معصية، نوع من الهذيان، إذ لم يتعبدنا الله بنظام الخلافة لأنه صورة من صور الحكم أملاها منطق العصور الوسطى، مثلها مثل النظام الفارسي والرومي، وإذا استثنينا فترة الخلافة الراشدة فلا نجد للأمة دوراً في اختيار الحاكم على امتداد ١٠٠٠ عام!

وفي ظل هذه الخلافة ران الصدا على العقل الإسلامي وتوقفت طاقات التجديد وانحدرت الأوضاع، فأية خلافة يسعى حزب التحرير إلى إحيائها، هل هي الخلافة الأموية أم العباسية أم العثمانية؟!

يذكرني صاحب هذا الكتيب الذي لا يرى في حضارة الغرب وديمقراطيته إلا ظلاماً وجاهلة، بالتشبيه الذي ذكره المفكر السعودي إبراهيم البليهي حين قال: إن هؤلاء الذين لا يرون في حضارة الغرب إلا الجانب السيئ، مثلهم مثل الذي دخل قصرًا عظيمًا فلم يلفت نظره فيه إلا مكان القمامة، ترى أي نفسية سوية ترضى بالتنازل عن نظام يملك فيه الفرد حريته وتقرير مصيره، إلى نظام لا يملك فيه الفرد أي حرة؟!

إن من يرفضون الديمقراطية إنما يحكمون على مجتمعاتهم بالجمود والانعزال والتمهيش، فضلاً عن أنهم يسيؤون إلى دينهم.. إذ لا عبور لفجوة التخلف إلا بالديمقراطية، ولا تجديد للخطاب الإسلامي إلا بتبني قيم الحداثة والديمقراطية ■

الحريات العامة فلا يساوي إجماعهم جناح يعوضة، ولا يحق للأمة عزل الحاكم ولو كان ظالماً لأن طاعته واجبة، أما قاعدة الأكثرية التي تقوم عليها الديمقراطية فغير معتبرة شرعاً، لأن الأمور التشريعية بيد الخليفة وحده وليس عليه أن يرجع لمجلس الأمة، كما أن رأي المجلس ولو بالإجماع غير ملزم له. أما الحريات العامة في الديمقراطية فهي مصدر ويلات البشرية وانحدار المجتمعات الديمقراطية إلى مستوى البهائم، حيث ممارسة الجنس أصبحت مباحة كشراب الماء، وفي الصيف تغتنم النساء الأوروبيات بروز الشمس ليستلقين في الحدائق عاريات، والإسلام يرفض هذه الحريات الأربع.

وفي جراءة غير محمودة يقرر المؤلّف أنه «لا توجد في الإسلام حرية إلا حرية تحرير العبيد»، لأن المسلم مقيد في جميع أفعاله في الشرع وليس حراً، ولذلك يكون من التضييل أن يقال إن الديمقراطية من الإسلام، ويتساءل المؤلّف: كيف استطاع الغرب الكافر أن يسوق الديمقراطية لدى المسلمين؟! ويجيب بأن الغرب وضع خطة جهنمية لغزو العالم الإسلامي تشبيرياً وثقافياً، لإبعاد المسلمين عن دينهم والقضاء على دولة الخلافة، وساعدتهم في ذلك النخبة المثقفة ورجال السياسة، وبعض الدعاة الإسلاميين الذين قالوا إن النظام الديمقراطي لا يناقض الإسلام وأن الحريات العامة من الإسلام، مع أنهما يناقضان الإسلام كلياً.

هذا أبرز ما جاء في هذا الكتيب في تكفير الديمقراطية والحضارة الغربية والدعوة لنظام الخلافة الإسلامية، وللقارئ أن يتساءل ويمنطق بسيط: إذا كانت الديمقراطية بكل هذه الشرور والسيئات فكيف حقق الغرب تقدمه المذهل في كافة ميادين الحياة؟! كيف حققوا الفتوحات العلمية المدهشة والتي من ثمراتها ما نتعم به البشرية اليوم؟!

أليس ذلك بفضل الديمقراطية؟ تلك الوصفة السحرية التي مكنت الإنسان من تفجير طاقاته ليكتشف ويخترع ويبدع ويصنع معجزات علمية وحضارية غيرت حياة الإنسان وجعلته يخترق حواجز الزمان والمكان؟! هل كان بالإمكان تحقيق أي إنجاز تقني أو تقدم علمي أو تطور معرفي لولا قيم الديمقراطية؟! هل كان للغرب أن يحقق

الكتاب بين الماضي والحاضر في الواقع العراقي

ان يكون اكبر منتج فكرياً وسياسياً لان مجتمعاته لا تتنكر لتجربته ولا تحتقرها مهما كانت صغيرة. ومن هنا ايضا تولدت قناعة حماية المنتج الفكري من خلال حماية حقوق المؤلفين في كافة مجالاتها.

ما يحدث في العراق حاضراً يمثل العسف الفكري المؤسساتي. فالدولة ومن يدور في فلكها تمتلك من الامكانيات لممارسة هذا العسف بصور واشكال متعددة وتحت ذرائع شتى. فمن فلسفة التنشئة والتربية التي تتذرع بها الى فلسفة حماية الواقع من التأثيرات الخارجية، الى السيطرة على منافذ بيع الكتاب ودعمها لما تستورده من كتب وتحديد نوعياتها. وثمة هدف واحد من تلك العمليات وهو محاولة خلق انسان ذليل يمكن مصادرة قدرته الفكرية والهيمنة عليه من خلال سلب امكانيته التفكيرية، ومن ثم تحويله الى اداة تأتمر بما يريد أن يحققه ذلك النظام المؤسساتي، ولو حتى الى حين.

وهنا يصبح هاجس الانسان الواعي الحفاظ على حياته من خلال التزامه الصمت وعدم الجهر بما يؤمن به حتى يجد متنفساً يستطيع أن يطرح ما يراه أمام من يشاطره الرأي دون رقيب او حسيب. فاذا كانت الانظمة الشمولية تمتلك لأجهزة الامنية التي تطارد الكاتب والمفكر وتتبع خطواته التي تقوده الى السجن بذرائع شتى، فان في بعض البلدان تنتهي المطاردة باطلاق رصاصة على من يشق عصا الطاعة، ويبدأ بتوعية الناس وارشادهم الى حقوقهم وما هو مهودور منها. فالرخصة الصامتة اقصر طريق وأفضل وسيلة للتخلص من المناوئين.

ولكن هل بإمكان الرخصة حقاً أن تغتال الفكر وتحاصر المفكرين؟ يبدو الجواب جلياً مع سقوط عدد غير قليل من الانظمة القمعية التي تمتلك الكثير.. الكثير من الرصاص الذي عجز تماماً عن حمايتها امام فكرة واحدة لا غير.

سخر النظام البعثي كغيره من الانظمة التي تحاول أن تهتم بصناعة الانسان فكرياً. وهي مخطئة بذلك. كل القدرات المالية من الثروة الوطنية لتحقيق ذلك الهدف. فقدم للكاتب المحفقات المالية لشراء ذمهم لتمجيد ما يؤمن به، وفتح المئات من دور بيع الكتاب واتخمها بكتبه لتقديماً للمواطن بأسعار زهيدة إن لم تكن مجاناً. كما وبدأ بمراقبة دور بيع الكتب الاخرى لسيطرة على نوعية كتبها، بالمقابل متابعة رواد تلك الدور، الى أن قرر في نهاية المطاف

يعكس الكتاب عقلية القارئ وعمق ثقافته وماهية القضايا الفكرية التي تهتمه. فالكتاب هو في ادق تعبير مرآة ذات القارئ. في هذا الاطار عانت الساحة العراقية في الحقبة البعثية من هيمنة الدولة على المسار الفكري والثقافي لان الدولة اعتقدت ان بمقدورها خلق انسان يؤمن بما تبشر له، متناسية ان العقل البشري لا يخضع بسهولة الى اية عملية تقنين فكري كون الانسان يمتلك قدرات ابداعية تستطيع ان تستجوب ما يقدم لها بالترغيب والترهيب ويكون قناعات فكرية خاصة به عن كل ما يدور حوله وعن الوجود الانسان وعلاقته بالوجود الكوني حتى وان لم يستطع التصريح بتلك القناعات خوفاً على حياته، وبالذات ان كانت يعيش في ظل اجواء ارهابية على الصعيد الفكري والسياسي. فكل شيء كان خاضعاً لديوان رقابة المطبوعات، وكل ما كان يدخل الى العراق من كتب ومجلات كان يمر في أروقة ذلك الديوان لتجرى عليه عملية جراحية وفق ثوابت حددتها السلطة مسبقاً للعاملين هناك، وكان أغلبهم من البعثيين المتقدمين في المسار الحزبي ويمتلكون مستوى ثقافياً جيداً، الى جانب جهاز المراقبة الحزبي الذي امتد في كل أروقة المجالس الثقافية.. ابتداءً من المقهى التي يتردد عليها المثقفون مروراً بالمدراس والمعاهد والكليات، وصولاً الى القاعات التي كانت تستضيف النشاطات الثقافية، اذ كانت تخضع لرقيب بمقدوره أن يتسبب في نهاية حياة طالب أو أديب من خلال تقرير يدين فكره او ممارسته.

اثبتت التجربة الانسانية في كل المراحل التاريخية من حياة الامم السالفة والحاضرة ان العقل البشري له القدرة على استجواب كل ما مطروح امامه، سواء كان ذلك سياسياً او دينياً. ومن هنا نجد ان تاريخ الفكر الانساني لم يتوقف عند مرحلة زمنية بالرغم من الضغوط التي مارستها ضده جهات متعددة (دينية كما حدث في اوربوا أو سياسية كما حدث في الاتحاد السوفيتي وغيره من الدول الشمولية واحادية الحزب). وما زال العقل الانساني يناضل من اجل التخلص من كل اسباب القهر الفكري بكل اشكاله الذي يبلور الشكل المؤسساتي ابرز صوره منذ فجر الانسانية وحتى يومنا هذا.

منذ فترة طويلة تخلصت اوربوا من التعسف الفكري واحترمت الانسان ووجلت قدراته الفكرية بمختلف اتجاهاتها، لذلك استطاع الانسان الاوربي

اثبتت التجربة الانسانية في كل المراحل التاريخية من حياة الامم السالفة والحاضرة ان العقل البشري له القدرة على استجواب كل ما مطروح امامه، سواء كان ذلك سياسياً او دينياً

حاضراً وبعد ان طوت الحقبة المظلمة من تاريخ الكتاب في العراق، هل بدأ الكتاب يتنفس الصعداء، وهل بدأ العراقي يقرأ ما يرغب أن يقرأ دون رقيب؟

في الوقت الذي يفتح العالم ذراعيه لاستقبال كل جديد وهفيد تصاب دور بيع الكتب العراقية بالعمى الثقافي الذي يسير بالانسان عكس اتجاه عقارب الساعة

محمد نبيل حسن عودة

خاص بالرائد التنويري

مقالات مفاربية

- من الندوات التي أثارَت نقاشات فكرية كثيرة بموسم أصيلة الثقافي خلال اب - اغسطس الماضي. «البعد الثقافي في الاتحاد من أجل المتوسط: أوروبا والمغرب العربي». حيث ناقش خبراء وباحثون لمدة يومين المحاور الآتية: «الثقافة المتوسطة: أية خصوصية» و«كيف يمكن إدراك الإشكالية الثقافية وتنوعها على ضفتي المتوسط؟» و«ما الدور الثقافي الذي يمكن أن يلعبه الاتحاد من أجل المتوسط في التقارب بين الاتحاد المغربي وأوروبا».
- نظمت مجلة «الإحياء» التي تصدرها الرابطة المحمدية للعلماء بالمغرب ندوتها العلمية الأولى بعنوان: «من أجل إعلام ديني مغربي رائد: الواقع والرهانات والتحديات».
- ناقشت الندوة مفهوم الإعلام الديني و الأدوار التي ينبغي أن يضطلع بها. إضافة إلى التكوينات الضرورية لإخراج كفاءات إعلامية قادرة على النهوض بهذه الأدوار.
- نظمت الشبكة المغربية للمثقف النظير الدورة الوطنية الأولى لتدريب المدربين الشباب في مجال التثقيف بالنظير على مهارات التواصل والإقناع.
- وأوضح بلاغ للشبكة أن الدورة تدخل في إطار برنامج الشراكة ٢٠٠٧ - ٢٠١١ «الشباب والمراهقون» بين الحكومة المغربية وصندوق الأمم المتحدة للإسكان. وأضاف البلاغ أن الدورة ستعرف مشاركة ٢٥ شاباً وشاباً من مختلف جهات المملكة يمثلون مؤسسات وقطاعات حكومية وجمعيات للمجتمع المدني. يدرهم فريق يضم شباباً مؤطرين على المستويين الوطني والدولي.
- نظم المعهد الأوروبي للبحر المتوسط مطلع شهر ايلول - سبتمبر ٢٠٠٩ بمدينة برشلونة ندوة دولية تحت عنوان: «النساء والتربية بحوض البحر المتوسط». خصصت لتقييم وضعية حقوق المرأة في دول حوض البحر الأبيض المتوسط. وذلك بمشاركة خبراء وفاعلين سياسيين ومثلي الحركة الجمعوية من العديد من دول حوض البحر المتوسط من بينها المغرب.
- مثلت «العلاقة بين الإسلام والحداثة في ضوء متغيرات العصر» محور مسامرة رمضانية بتونس انتظمت في التاسع من ٩ ايلول - سبتمبر الماضي في إطار منتدى الفكر السياسي للجمعية الدستورية الديمقراطي بحضور وزير الشؤون الدينية بوبكر الاخزوري ومفتي الديار التونسية الشيخ عثمان بطيخ.
- وتم في الندوة طرح العديد من الإشكاليات ذات الصلة بالموضوع وبسط جملة من المبادئ الجوهرية التي تتصل بشروط الاجتماع البشري على غرار الحرية والتعددية والعقلانية والعدالة والتعايش مع الآخر وذلك استناداً إلى مبادئ الدين الإسلامي الحنيف وثوابته.

الاستيلاء على كل دور بيع الكتب وجعلها خاضعة له مباشرة. وبالرغم من كل ذلك لم يحقق أي نجاح يذكر في بلورة إنسان يؤمن كلياً بها، باستثناء حفنة انتهائية منتفعة مزيفة الثقافة والضمير، التي جانب شريحة غير واعية تصفق لكل من نقر لها على الدف. حاضراً وبعد ان طوت الحقبة المظلمة من تاريخ الكتاب في العراق، هل بدأ الكتاب يتنفس الصعداء، وهل بدأ العراقي يقرأ ما يرغب أن يقرأ دون رقيب عتيد؟

الاجابة على هذا، وان تبدو لاول وهلة بنعم لسقوط القيود على ما يتوفر من كتاب في دور الكتب، إلا أن المتتبع لما تبنيه دور الكتب في العراق يشكك في صحة تلك الاجابة.

فالمطلع على ما هو معروض في دور بيع الكتب بالعراق يصاب بالحيرة والذهول ويتبادر الى ذهنه اكثر من سؤال. صحيح ان الرقيب قد غاب، لكن هناك توجه لاغراق سوق الكتاب العراقي بكتب تتعامل مع الاخرة قبل الدنيا، كتب تستلهم من الخرافات وجوداً لها ولا علاقة لها بالفكر الديني السليم. هناك على ما يبدو توجه خطير لا رجاء العراق الى العصور المظلمة. فالكتب التي تاتي الى العراق وبلاطنان لا تتعدى التعامل بالشواذ والعقاب، أذكر منها: النار، الجحيم، العقاب، البرزخ.. وغيرها من الكتب التي تحاول ان تسلب الانسان دوره الفاعل في الحياة. ورغم غياب الرقيب فان التوجه الاخير لاخطر وطئة على الاجيال التي تنمو وتترعرع فيه لانها ستكون اجيال مسلوية الارادة تعيش في عالم ملئ بالخرافات والاهام.

لعل أخطر ما يعانيه الانسان هو سلب ارادته لانه سيكون اداة طيعة تصدق بسهولة بكل ما يبثه المسيطرون عليها، هذا اذا أخذنا في نظر الاعتبار المحيط الديني المقفل الذي يعيشه الانسان العراقي والذي يجعل تخديره وقيادته اسهل بكثير من أولئك الذين يعيشون في بيئة دينية سلمية.

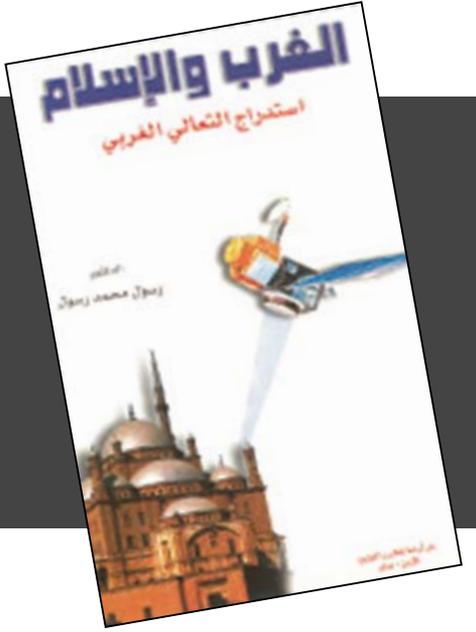
الكثير من الناس يجهلون أن وظيفة الدين الاساسية هي التعامل مع الانسان وواقعه اليومي، وتحقيق العدالة الانسانية هي من أولى وظائف الدين فلذا جعل الله سبحانه وتعالى العدل في المرتبة الثانية بعد التوحيد مباشرة وقبل النبوة. فالدين لا يشتغل في فراغ بل هو للناس كلها وهمومهم، الامر الذي دعم الاسلام التعلم والاطلاع وجعله من اولى اولوياته: اطلب العلم ولو كان بالعين.

فالكتب التي تتعامل مع الفكر والاقتصاد والادارة والعلم ليس لها وجود في دور بيع الكتب العراقية، ولا نعلم ان ستصدر بحقها فتوى تحريمية في يوم ما لاننا طالبنا بضرورة الانفتاح على كل العلوم.

في الوقت الذي يفتح العالم ذراعيه لاستقبال كل جديد ومفيد تصاب دور بيع الكتب العراقية بالعمى الثقافي الذي يسير بالانسان عكس اتجاه عقارب الساعة، لذا فالتضييق على الكتب الفكرية والعلمية وفتح باب التمويل اللامحدود لنوعية خاصة من الكتب يجب ان لا يسكت عنه أولي الامر، لان ذلك لا يصب في مصلحة احد، خاصة بعدما اصبح العالم قرية صغيرة تنتقل فيها المعلومة بيسر وسهولة، متمنياً ان يستفيد العراقيون من هذا الانفتاح ليتبصروا، ليس في امور آخرتهم فقط كما يريد لهم البعض، وإنما في امور دنياهم التي يعيشونها، وإلا فانهم سيصبحون ضحايا ارهاب فكري

من نوع آخر ■

الغرب والإسلام في تجربة الكتابة



تأمّلات عقلية أو لنقل عقلانية، خصوصاً تلك التي نضّدها فلاسفة من طراز «جان بودريار ١٩٢٩ - ٢٠٠٧» في كتابه «روح الإرهاب»، و«جاك دريدا ١٩٣٤ - ٢٠٠٤» في كتابه «ماذا حدث في ١١ سبتمبر».

بإزاء ذلك وغيره، كان الجدل قد تفاقم بين الشرق والغرب مرّة أخرى، وربما على نحو أعنف، فصار المفكّرون العرب منشغلين أكثر بحدود هذه العلاقة؛ العلاقة بين الإسلام والغرب، في ظلّ تداعيات ذلك الحادث الجلل.

بدا لي أن «التعارف» الحضاري والثقافي والديني قد تُلم هندامه بعد ذلك الحادث، وفي ظلّ إيقاظ طروحات الاستشراق الكلاسيكي القائمة على العنصرية والكره وخشية الآخر، وهذا ما بحثته في كتابي «نقد العقل التعارفي» الذي نشرته في بيروت عام ٢٠٠٥، والذي لم يخرج عن كل الجدال الخاص بالعلاقة بين الغرب والإسلام.

كان «التعارف» بكل أشكاله قميناً بخروج الكوكب الأرضي من أزمة الحادي عشر من سبتمبر، لكن الحركات العنصرية في الغرب الأوروبي والأمريكي ما كانت ترضى بالتعارف كطريق نحو عالم آمن. وهذا ما يدعو إلى مواصلة النظر، في كل فرصة متاحة، بمآلات العلاقة بين الطرفين ■

منذ عام ١٩٩٩، بدأ اهتمامي بدراسة العلاقة بين الغرب والشرق. وفي ذلك الوقت، كانت خطي الأبحاث الغربية في هذا الحقل قد قطعت أشواطاً باتجاه ترطيب العلاقة بين الطرفين، وكان المفكرون الغربيون ينشطون من أجل بناء رؤى إيجابية، خصوصاً في أوروبا. لذلك راق لي أن أتابع تلك الرؤى درساً وتحليلاً، وأخذت أتأمّل الكيفية التي بدأ بها «التعالّي الغربي» يتم استدراجه نحو واقع العالم الجديد الذي استيقظ يوماً على نظريتين؛ نظرية «نهاية التاريخ»، ونظرية «صدام الحضارات»، وكان البديل الشرقي قد نسج نظريات «حوار الحضارات» والثقافات والأديان» تحت مسمى «التعارف»، وكان الغرب، وفي ظلّ حمى الصراع بين هذه الرؤى الثلاث، قد أذعن إلى إرادة العصر التي تقضي بضرورة معاينة الواقع في الشرق والغرب بعين واقعية من جهة، وإنسانية من جهة أخرى مستعيداً الموروث الإنسي مرة أخرى.

في هذا الخضم، كان كتابي «الإسلام والغرب: استدراج التعالّي الغربي» قد نشر في عمان - الأردن عام ٢٠٠٠، لكن طول التأمل في هذه الإشكالية كان قد قادني، ومن جديد، إلى استكمال دراسة تلك الرؤى الغربية ذات الطابع الإيجابي في شأن العلاقة بين الغرب والشرق أو بين الغرب والإسلام، فكان كتابي الثاني «الغرب والإسلام: قراءات في رؤى ما بعد الاستشراق» بيروت ٢٠٠١. وكانت عبارة «ما بعد الاستشراق» ذات رنين أخاذ، خصوصاً وأنها كانت «تدل»، وليس فقط «تعني»، بأننا إزاء حقل فكري جديد تجاوز الكثير من يقينيات الاستشراق التقليدي الذي كان يتحكم في مسارات النظر حول العلاقة بين الغرب والإسلام.

إلا أن كل ذلك الأمل بعلاقة من نوع آخر، مختلفة ومغايرة إيجاباً، علاقة مسالمة، إنسانية، عالمية، تواصلية، قد وضعته أحداث الحادي عشر من سبتمبر / ٢٠٠١ على محك الضياع والتلف والانهييار، فعاد الغرب من جديد ينضد رؤاه على مائدة الاستشراق التقليدي أو الاستشراق القديم أو العنصري. لكن الأمر لا يخلو من تأملات فلسفية،

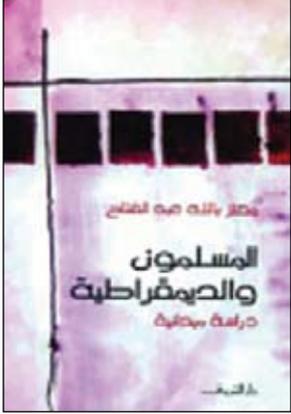
أذعن الغرب إلى إرادة العصر التي تقضي بضرورة معاينة الواقع في الشرق والغرب بعين واقعية من جهة، وإنسانية من جهة أخرى مستعيداً الموروث الإنسي مرة أخرى

أحداث ١١ سبتمبر وضعت العلاقة الإنسانية بين الشرق والغرب على محك التلف والضياع والانهييار

د. رسول محمد رسول

خاص بالرائد التنويري

إصدارات



المسلمون والديمقراطية

هذا ليس كتاباً في العقيدة، وإنما هو كتاب في الاعتقاد، ليس كتاباً في التنظير لعلاقة الإسلام بالديمقراطية من باب ما ينبغي أن يكون، وإنما هو كتاب عن المسلمين وكيف يتعاملون مع الديمقراطية وبدائلها قبولاً أو رفضاً. ويجتهد الكتاب الصادر عن دار الشروق تحت عنوان: «المسلمون والديمقراطية - دراسة ميدانية» للدكتور المعتز بالله عبد الفتاح، في الإجابة عن السؤال التالي: هل هناك عداء حقيقي بين المسلمين والقيم الديمقراطية؟

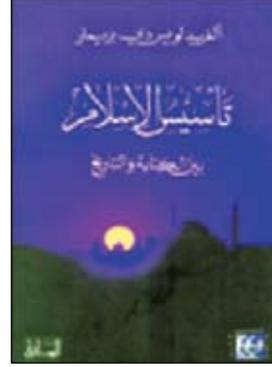
فإذا كانت شعوب العالم الأخرى تناضل من أجل الديمقراطية.. فلماذا لا نفعل مثلهم؟ ويشير المؤلف بداية إلى ما يعتبره اتفاقاً على أعراض المشكلة، وأن كان من المثير للتأمل والخلاف هو رصد أسبابها، فهناك شبه إجماع إن لم يكن إجماعاً على تراجع الديمقراطية في العالم الإسلامي، والمؤشرات على ذلك عديدة ليس أقلها ذلك الذي يشير إلى ارتفاع نسبة الدول الإسلامية من بين إجمالي الدول غير الديمقراطية من ٢٥٪ عام ١٩٧٥ إلى ٥٥٪ عام ٢٠٠٧.

يتمثل السؤال المركزي للكتاب في التالي: هل قيم وتوجهات المسلمين تمثل عائقاً في سبيل عملية التحول الديمقراطي في الدول ذات الأغلبية المسلمة؟ وإذا كانت الإجابة بنعم، فلأي مدى ترتبط النظرة السلبية للديمقراطية بالإسلام كدين يعتنقه ويمارس شعائره المسلمون؟

وإذا كانت الإجابة بلا، فما هي العوامل الأخرى التي تقف حجر عثرة في مواجهة تحول ديمقراطي حقيقي وأصيل في العالم الإسلامي؟

في تناوله لموضوعه يقسم المؤلف مواقف قادة الرأي إلى فئات ثلاث هي مواقف الإسلاميين التقليديين ومواقف الإسلاميين التحديثيين ومواقف العلمانيين. ثم يتناول العوامل والفاعلين الذين يشكلون توجهات المسلمين نحو الديمقراطية من خلال تحليل المعلومات المتاحة لمعرفة تأثير العوامل الديموغرافية مثل الدخل والتعليم والسن والجنس على توجهات المسلمين تجاه عناصر الديمقراطية.

ومن الاستنتاجات المثيرة للتأمل التي يقدمها الكتاب أن دعم المشاركة والتنافس السياسي على سبيل المثال لا يعني بالضرورة دعماً للتسامح السياسي، وأن دعم الديمقراطية لا يعني بالضرورة أن الشعوب على استعداد لتقديم تضحيات ثمينة في سبيل تحقيقها.



البدايات الأولى لتأسيس الإسلام

يبحث الفرد لويس دي بريمار، الذي كان قبل وفاته عام ٢٠٠٦ أستاذاً في جامعة بروفانس ومدرساً وباحثاً في معهد الأبحاث والدراسات، حول العالمين العربي والإسلامي، في كتابه الصادر مؤخراً عن دار الساقي بعنوان: «تأسيس الإسلام: بين الكتابة والتاريخ» (ترجمة عيسى محاسبي)، مسألة تأسيس الإسلام من منظور تاريخي محاولاً طرح فرضيات جديدة حول مرحلة ظهور الديانة الإسلامية وانتشارها إنطلاقاً من كتابات تاريخية إسلامية وأجنبية قديمة، واعتماداً على النقوش والوثائق والنصوص المبكرة التي وجدت في الرقعة الجغرافية التي انتشر عليها الإسلام في عقوده الأولى.

سعى الكاتب إلى إعادة فحص الدين الإسلامي منذ البدايات الأولى للتأسيس، مستنداً إلى الوثائق التي وصلت إلينا من المؤرخين المسلمين وغير المسلمين، وخصوصاً الذين اعتمدوا كتابات تتصل بالسيرة النبوية وجمع الأحاديث المنسوبة إلى الرسول (ص) وهذا ما جعله ينطلق في بحثه من محاولة كتابة سيرة النبي وصولاً إلى «جمع القرآن». ويشير الكاتب إلى أن معظم الوثائق التي تمتلكها حالياً والمستخدم في قراءة المراحل الأولى للإسلام، يغلب عليها كونها مصادر أدبية مكتوبة باللغة العربية، فيما يندر وجود مصادر اجنبية في هذا الخصوص، وهي عبارة عن سرديات متقطعة صادرة عن أكثر من «مخبر»، وكل حادثة لها اسناد عن الأشخاص الذين تناقلوا الخبر جيلاً عن جيل، وليس ادل على ذلك من شيوخ هذا التعبير: «حدثنا فلان عن فلان...». يضاف إلى ذلك أن معظم هذه المرويات وصلت إلينا بعد قرنين على حصول الحدث، في فترة كان النقل الشفهي هو الأساس في تأليف الكتب.

تحتل الكتابة عن السيرة النبوية موقعا مركزيا في التأريخ للإسلام، ويختلط فيها ما قاله الرواة مع الأحاديث المنسوبة إلى الرسول (ص) ثم اعتماد بعض النصوص القرآنية، حيث اتسمت الكتابات الأولى عن أصول الإسلام بالروايات عن الحملات العسكرية التي قادها الرسول ضد عبادة الوثنية في الجزيرة العربية، ثم لاحقا في الحملات الخارجية لنشر الدين.

سلط الكاتب الضوء على ما يعرف بـ «السنة»، وهي مدونة من النصوص على شكل احاديث منسوبة إلى الرسول، وتشكل اليوم جزءاً من النص الديني الإسلامي، وتحوي الاحاديث مجموعة ضخمة من الاقوال والافعال والمسالك التي تعزى جميعها إلى النبي، والتي اطلقها خلال مسيرته الطويلة في تأسيس الدين الجديد. تعتمد هذه الاحاديث على اسناد من الصحابة أو المقربين من الرسول.

العرب، اذ ما زالوا يراوحون في مكانهم، ولم يبرحوا النقطة التي وصلوها قبل عقود خمسة.. وهم في حال المراحة، لا يزالون يقاومون الجديد ويسوغون العتيق، ويحاكون البعيد تماماً.

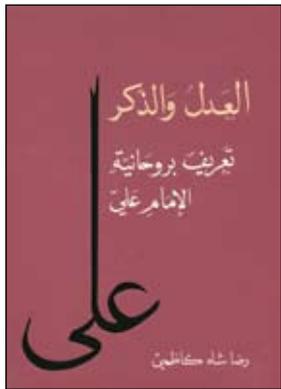
يناقش الكتاب جذور الاستبداد الديني والعنصري متطرقاً الى مضاعفات التراجع على أصعدة ومستويات عدة، كما يحاول الكتاب في الوقت ذاته الى اعادة تصور معماري اجتماعي قائم على ضرورات أربع وهي: دور المرأة، اصلاح الناس من خلال نظم التعليم والتربية، تطوير مؤسسات البحث والتطوير، ومراجعة تقييم استمرارية العمارة الجديدة، كما يدعو الكتاب الى الحاجة لنظام معرفي جديد.

يستخدم د. نجاح في كتابه أمثلة عملية واقتباسات لتسهيل مهمة القارئ وربطه مع التحليل، مسنداً ذلك بجدال مبنية على أسس علمية.

يعرج المؤلف على العامل الخارجي باعتباره أحد أسباب تراجع العرب، غير انه يتعامل مع العامل الداخلي بتفصيل كبير كونه أحد أهم مسببات الأزمة، دون ان ينفي الرابطة بينهما، ودون ان يهمل في الوقت ذاته الحكومات العربية كونها الجزء الاهم من المشكلة وليست جزءاً من الحل، اذ لا يمكن ان يتطور العرب باي صورة من الصور في ظل النخب الحاكمة.

ويركز الكتاب على غياب الضمير لدى العرب، مشدداً على الحاجة الماسة لوجود ضمير عربي جديد بملامح انسانية الاعتقاد، باعتبارها الخطوة الاولى لجعل المشاعر والضمير والانسانية جزءاً من الاعتقاد.

يضم الكتاب ثلاثة فصول وهي: مأزق الفكر، ردة اجتماعية، والازمة السياسية، اضافة الى الخاتمة.



الامام علي.. العدل والذكر

يعتبر الامام علي بن ابي طالب اهم سلطة روحية وفكرية في الاسلام بعد الرسول (ص) فهو صهر النبي وابن عمه والخليفة الرابع في المجتمع الاسلامي الناشئ، على ضوء تلك الثوابت يناقش كتاب «العدل والذكر - تعريف بروحانية الامام علي» للباحث رضا شاه كاظمي، ترجمة سيف الدين القصير، الصادر حديثاً عن دار الساقى بالاشتراك مع معهد الدراسات الاسماعلية في لندن.

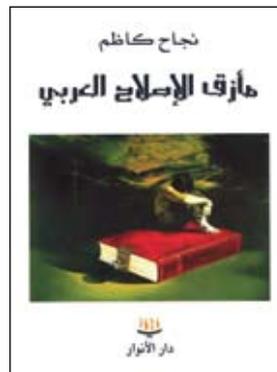
يضم الكتاب ثلاثة اقسام: القسم الاول يقدم شخصية الامام وعالمه الروحي، مع التركيز على المبادئ الاخلاقية والفكرية لتعاليمه، فيما يستعرض القسم الثاني مفهوم الامام للعدالة، مسلطاً الضوء على رسالته الشهيرة لمالك بن الاشر. اما القسم الثالث فيناقش الادراك الروحي عبر تذكّر الخالق.. وهو محور فعالية المتصوفة.



موسوعة لتقارب اديان ومعتقدات الشعوب

منذ أمد غير قصير لم تحظ المكتبات العربية بإطالة لعمل تراثي أكاديمي يجمع بين دفتيه نحو ما يتجاوز ثمانية آلاف مادة اشتملت على مسح كامل لكل ما تزخر به الأديان السماوية الثلاثة وديانات الشرق الأقصى وديانات العالم القديم من (بلاد فارس إلى بلاد ما بين النهرين والتوتون - الألمان والدنماركيون والإنكليز - وقبائل المايا والازتيك) وما عرف في استراليا وآسيا وأفريقيا، ذلك فضلاً عن تناول المفصل للممارسات والطقوس النوعية التي تفرضها تلك الديانات، إنها موسوعة «أديان ومعتقدات شعوب العالم» التي أصدرتها مطبوعات «دار الكلمة» في القاهرة وقامت بتحريرها نخبة هائلة من الأكاديميين والمتخصصين في العلوم الدينية وفلسفات الأديان وتاريخها، ومنحت الموسوعة اهتماماً مكثفاً لأكبر الديانات مثل: الهندوسية والبوذية والمسيحية واليهودية والإسلام.

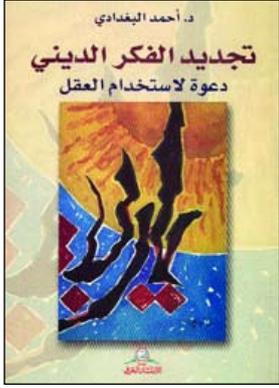
تدفع قضية اثاره الاديان ومقارنتها نحو تساؤلات تبدو من بدايات الفكر، لذا يكون طرحها مجدداً جديراً بالتأمل والعبور إلى فضاءات لغة خاصة تمثل القاسم المشترك نحو الخروج من بوتقة الصراعات العقائدية والطائفية أو حتى تحجيمها، اضافة الى كونها محاولة لتلاقي العقائد لتصبح هي العاصم من طوفان الفتن التي تحتاح العالم، باعتبار ان أكثر المشكلات السياسية التي تكتنف أرجاء العالم وتطوقه هي ذات مغزى ديني، فلو كانت هناك حوارية دينية تعتمد قيم العدل والمساواة والتسامح والتآلف بين بني البشر لاختلفت معاني الصراع والتنافر والتناوب والفرقة والتعصب والعنصرية، عملاً بتلك المقولة التي أفرزتها التجربة التاريخية للمسيرة الإنسانية من أن الصراعات الدينية قد هدمت من الكرة الأرضية أضعاف ما فعلته الحروب والزلازل.



مأزق الاصلاح العربي

عن دار الأنوار البيروتية صدر للزميل نجاح كاظم كتاب بعنوان: «مأزق الاصلاح العربي». يستعرض الكتاب حالة التراجع الواضح الذي يعاينها

اليزيدية، الشبكية، السوداء، الأرمنية، الشيشانية. يتوجب توضيح أننا بتعريفنا لهذه اللغات العراقية وميراثاتها لا نبتغي أبداً التقليل من دور (اللغة العربية)، بل إننا من دعاة الاعتزاز باللغة العربية، فهي اللغة الرئيسية الرسمية لشعبنا.



تجديد الفكر الديني

سلامة موسى.. العلمانية والدين

يعد كتاب الدكتور أحمد ماضي «سلامة موسى.. العلمانية والدين» الصادر عن مؤسسة الانتشار العربي في بيروت، خطوة هامة في العودة المتزايدة إلى فكر عصر النهضة. فسلامة موسى من وجهة نظر المؤلف كان واحداً من أبرز التنويريين الذين يمكن الاعتماد عليهم لتأسيس ثقافة نقدية معاصرة.

والقضية الأهم التي يستعرضها المؤلف في مناقشته لفكر سلامة موسى هي قضية العلمانية والدين، وذلك لاقتناعه بأن الحلول التي قدمها موسى للعلاقة بين الدين والسياسة يمكن للفكر العربي المعاصر أن يستفيد منها ويوظفها في مواجهة المشكلات المتفاقمة على الساحة الثقافية.

يستحضر المؤلف سلامة موسى للرد على الاتجاهات التفكيرية والإقصائية التي تحاول تقديم فهم منغلق وماغوي للدين، لأن موسى كان يدعو لدين موضوعي ومنطقي متفتح، يدخل في تكوينه كل العلوم الحديثة والفلسفات بمختلف اتجاهاتها ناهيك عن حكمة الشعوب، ويرفض كل دين يقوم على الاستثثار والبعد الواحد وإقصاء الآخر، لأن الدين عنده تدخل فيه عدة مكونات تشكل نظريته في الدين، وهي:

المكون الاجتماعي والاقتصادي والفكري والعلمي، كما العلاقة بين الدين والمجتمع عند موسى علاقة جدلية، كل منها يؤثر في الآخر وبغير فيه. ولذلك فإنه عندما يحارب الغيبيات والخرافات والعقائد البالية المنتشرة في المجتمع العربي، فإنه يعمل على تنقية كل من الدين والمجتمع من تلك السلبات.

أما فيما يتعلق بعلاقة الدين بالسياسة فإن موسى علماني وشديد الإعجاب بالتجارب العلمانية في آسيا وأوروبا، ولاسيما تجربة أتاتورك في تركيا. إذ اعتبرها حركة لم تقتصر على التغيير في نظام الحكم بل تجاوزته إلى التغيير في المجتمع.

فأتاتورك من وجهة نظر موسى نهض بالشعب وأخرجه إلى النهضة وكون مجتمعاً عصرياً وفصل الدين عن الدولة، فالدين يفصل بين الحلال والحرام، وهذا ليس موضوع السياسة المعاصرة.

ويعترف المؤلف في مقدمته أن «الغاية من الكتاب هي التفكير في اقوال الامام من موقع المراقب الموضوعي، ولكن من «الداخل» أي من باب الالتزام بالمبادئ الروحية للعقيدة الإسلامية. وقد جرت محاولة هنا لتقييم اقوال الامام لجهة كونها تعاليم إسلامية في جوهرها وتعاليم عالمية تتجاوز الحدود التي تحدد التقاليد الدينية المختلفة».

يحمل رضا شاه كاظمي شهادة الدكتوراه في علم الأديان المقارن من جامعة كنت، ويعمل حالياً باحثاً مساعداً في معهد الدراسات الإسلامية في لندن، وله عدد من المؤلفات، إضافة إلى أعمال الترجمة.

ومن مقدمة الكتاب: «يعود أحد أسباب ضالة ما كتبه الغربيون حول المحتوى الفكري لتراث الامام علي بن أبي طالب حتى الآن إلى المسألة الاشكالية المتعلقة بصحة مجموعة التعاليم الضخمة المنسوبة إليه في التراث الإسلامي، لذلك كان من المناسب الدخول في تفاصيل رؤيتنا لتعليم الروحانية في هذه المجموعة، افتتاح الكتاب بلمحة موجزة عن هذه الاشكالية».



موسوعة اللغات العراقية

صدر عن مجلة «ميزوبوتاميا» كتاب موسوعي بعنوان: «خمسة آلاف عام من كلام الرافدين عن اللغات العراقية القديمة والحالية أشرف على الكتاب الروائي العراقي المقيم في سويسرا سليم مطر، وهو مؤلف القسم الأكبر من فصوله، بالإضافة إلى مشاركة الكثير من الباحثين والباحثات العراقيات. والكتاب مليء بالصور التوضيحية والخرائط والجداول والوثائق.

يقول مطر في المقدمة: «ها نحن أخيراً نقدم أول وأكبر موسوعة، ليس فقط بالنسبة للغات العراقية، بل هي أول موسوعة من هذا النوع تصدر بالعربية في كل العالم العربي والعالم الثالث. رغم إمكانياتنا المحدودة مادياً وأكاديمياً، وإصرار جميع مؤسسات دولتنا النفطية وأحزابنا العتيدة على عدم دعمنا، فإن امتلاكنا للضمير الوطني وتشجيع العراقيين لنا يجعلنا ننجح بمثل هذه المشاريع الضخمة التي تحتاج إلى مؤسسات أكاديمية متخصصة».

حرصنا على تقديم كل اللغات العراقية الكبيرة والصغيرة، القديمة والحالية، وكذلك التعريف الممكن بكل لغة ومكوناتها وميراثها الكتابي. وهذه اللغات هي: السومرية والأكادية، الآرامية - السريانية، العربية، الكردية (السورانية والبهدنانية)، التركمانية، الفيلية، المندائية. أما بالنسبة لليهودية فإننا سلطنا الضوء على ثقافتها المكتوبة أساساً بالآرامية العراقية، ثم العبرية. وخصصنا الملف الأخير لباقى ثقافات الوطن: العامية،

الفكاهة في العالم الإسلامي

تساؤل، ناهيك عن أن يفعل أجنبياً بذلك. تمتلك الثقافة العربية تراثاً غنياً للغاية من الأدب الساخر المرح. غير أن جزءاً كبيراً من ذلك التراث لا يمكن نشره اليوم في البلاد العربية، لأنه سيقع على الفور ضحية الرقابة. أما في الماضي - يقول الباحث في العلوم الإسلامية توماس باور - فقد كان باستطاعة الكاتب أن يكتب وينشر بحرية أكثر بكثير من اليوم، حتى فيما يتعلق بالموضوعات الدينية.

ويرى الباحث في معهد برلين للدراسات المتقدمة أن ذلك العصر لم يكن يعرف المحرمات: «غير أن الناس في العالم الإسلامي قد اعتمدوا منذ عهد الاستعمار فهماً طهرانياً شبيهاً بالمفاهيم السائدة في العصر الفيكتورياني، وهو ما أدى إلى أن موضوع الجنس اليوم - وعلى العكس من الماضي - قد أصبح شبه محرم».

أما الباحث أولريش مارتسولف فيرى أن النظرة الغربية تجاه العالم العربي نظرة قاصرة للغاية، تغلب عليها العوامل الاقتصادية والسياسية، ولا تكاد الثقافة تؤثر فيها. ولهذا يدعو الخبير ليس فقط إلى تذكّر الروافد المشتركة بين الثقافة العربية الإسلامية والثقافة الأوروبية، بل إلى الاقتداء بها أيضاً.

من الثابت أن النكات العربية قد دخلت عبر مصادر عديدة إلى التراث الأوروبي. ومن تلك المصادر المهمة الحجاج مثلاً الذين سافروا إلى المشرق في عصر الحملات الصليبية، ومن هناك أحضروا أشياء عديدة، أو التجار الذين كانوا في اتصال مباشر مع دول شرق البحر المتوسط.

سيستمر الناس في الثقافة العربية في إطلاق النكات والضحك في المستقبل أيضاً - حتى وإن كان ذلك يستدعي شجاعة عظيمة في البلاد السلطوية: هذه هي الحقيقة، سواء أراد المرء في الغرب معرفة ذلك أم لا.

أندريا لوفغ

ترجمة: صفية مسعود

موقع «قنطرة»



بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر / أيلول ٢٠٠١ وبعد النزاع الذي تفجر حول الرسوم الكاريكاتورية الدنماركية ترسخت في الغرب صورة للعالم الإسلامي باعتباره عالماً متجهماً لا يعرف شيئاً اسمه المزاح أو السخرية. غير أن تلك الصورة خاطئة تماماً مثلما تبين أندريا لوفغ.

«عندما تقف الباكستانية شازيا ميرزا على خشبة المسرح في لندن وهي ترتدي حجاباً أسود وملابس محتشمة فإن مظهرها يشير الاستغراب لدى معظم المشاهدين. امرأة - بل ومحجبة - تطلق نكاتاً بالنسبة إلى كثيرين في الغرب يبدو المرح والسخرية والتهكم أشياء تكاد تتناقض مع الثقافات العربية الإسلامية، ففي زمن الإرهاب والنزاع حول الرسوم الكاريكاتورية سادت في وسائل الإعلام الغربية صورة للعالم العربي

والإسلامي تختزله في رجال دين متشددين ونساء محجبات، وغالباً ما ينسى الناس في الغرب أن الفكاهة تنتشر أيضاً تحت الحجاب، وأن الحكام السلطويين أو العاملين في أجهزة الرقابة لم ينجحوا يوماً في اجتثاث جذور المرح والفكاهة من المجتمع.

سخرية لاذعة من المستبدين

وبالفعل فإن النظم السلطوية - وهي النظم التي تسود معظم البلدان العربية في الوقت الراهن - هي التي أفرزت أكثر الساخرين والمتهكمين حدة ولذاعة. غير أن أصحاب تلك النكات السياسية أو الدينية يخاطرون في الظروف الحالية بحياتهم، أو بحريتهم إذا واجهوا عقوبة السجن. الكاتب المغربي إدريس كسيكس مثلاً يعلم تمام العلم كيف يكون رد فعل الحكام على الفكاهة غير المرغوب فيها، وذلك بعد أن قام في مجلته بنشر سلسلة طويلة عن النكات المغربية.

عقب نشر المقالات لقي كسيكس هجوماً من جانب الأصوليين والدولة في آن، ثم قامت السلطات بمنع المجلة من الصدور. في أعقاب ذلك رُفعت قضية ضد ناشر المجلة، وحُكم على كسيكس

بالسجن لمدة ثلاثة أعوام، ثم صدر بعد ذلك قرار بوقف تنفيذ العقوبة. هذا رغم أن موطن إدريس كسيكس يُعتبر ليبرالياً إلى حد ما إذا قورن بالدول العربية الأخرى.

لا هنر بعد اليوم

يُصعب على كثيرين في الغرب أن يضحكوا على النكات العربية لأنهم لا يعرفون سوى القليل عن الشخصيات المؤثرة في المجتمع، كما أنهم يجهلون الظروف السياسية والدينية والاجتماعية التي أفرزت تلك النكات. على الجانب الآخر فإن المسلمين يشعرون سريعاً بالإهانة عندما يضحك الناس في الغرب على نكات تتخذ من الإسلام موضوعاً. توماس باور، الباحث في معهد الدراسات المتقدمة في برلين، يُرجع ذلك إلى عدة عوامل، ويقول: «لم يتخل المسلمون بالطبع عن الضحك، غير أنهم في موقف سياسي لا يدعو إلى المرح. إنهم يرغبون في إظهار وحدة صفهم، لأنهم يشعرون بأنفسهم منذ عصر الاستعمار وحتى اليوم في حالة دفاع عن النفس، وفي هذا الموقف الدفاعي لا يريد الناس وضع القيم الإسلامية الأساسية موضع



Salam Alykom,
Recently i have come across issue no 3 & 5 of your Rasid Altanweeri publications, i have been impressed with the content and style of the publication, in addition to the richness of their articles, i would appreciate if you can send me the remaining issues and also copies of your other recent publications such as Islam 21 issues?

Thank you in anticipation
Regards
Lukman Faily - UK

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته
اتقدم بالشكر الجزيل الجميل للإخوة القائمين على هذا المجهود الكبير الكريم وأضرع إلى الله لهم بتكليل جهودهم بالنجاح والفلاح، ولعملهم بالقبول والمثوية الجزيلة الجليلة من الله جل جلاله. أرجو التكرم بحجز مكان لي في هذا النشاط المبارك.

د. عبد السلام مريش

تحية احترام
شكر على الجهود التي تقومون بها للترقي بالشباب العربي بغية اكتساب مهارات جديدة تمكن من تطوير الذات والمجتمع.. مع تمنيات بالنجاح وامننى صادقا الاستفادة منها بالمغرب، كما يمكننا احتضان تلك الورشات والتكفل بها.

السعدي مصطفى

مدير مركز التنمية المحلية - المغرب

وصلني العدد الخامس من مجلة الراصد التنويري. الافتتاحية كانت جيدة وكذلك المقالات الاخرى. من يقرأ لكم لا بد له أن يشكركم على جهودكم من أجل خلق وتكثيف الحوار على الصعيدين الديني و الحضاري. في كتاب للاهوتي السويسري هانز كونغ شعار رائع وهو: لا سلام ما بين الشعوب بدون تسامح ما بين الاديان والحضارات. وهذا ينطبق على نهجكم التنويري.

د. فلاح الراضي
المانيا



قسيمة اشتراك

للحصول على نسختك من "الرائد التنويري" يرجى كتابة القسيمة وارسالها على العنوان التالي:

Alrasid Altanweei
B.O.BOX 5856
London WC1N 3XX
U.K

الاسم:

العنوان:

التاريخ:

عدد النسخ:

او ارسل الطلب على العنوان الالكتروني:

inquiry@islam21.net

- من الضروري تكثيف الحوار بين الثقافات والحضارات لتلافي أي أفكار شاذة تدعو لفكرة الصراع بين الحضارات.

البروفيسور جون سيوزيتو

أستاذ الدراسات الإسلامية والأديان في جامعة جورج تاون

- لا يوجد في الشريعة الإسلامية ما يمنع المرأة من تولي أرفع المناصب القيادية ما دامت توافرت فيها الصفات المناسبة والخبرة اللازمة

الدكتورة فائزة شبراماليسي

عميدة كلية أصول الدين في جامعة علوم القرآن بجاكرتا.

عضو مجلس العلماء في إندونيسيا

- "العالمية الإسلامية" لا تعني انفراد الحضارة الإسلامية بالعالم. وإلغاءها «لحضارة الآخر» بل إنها تعني التفاعل والتدافع والتسابق مع الآخر. مع تأكيد أن التعددية الحضارية والتنوع الثقافي واحترام حق الاختلاف بين الشعوب والأمم والقبائل.

الدكتور حمزة كيونغ

استاذ دراسات الشرق الاوسط بجامعة شوسيان في كوريا الجنوبية

- الجهاد الاسلامي المطلوب في هذه المرحلة لا يعني الغزو. بل مناهضة التخلف والسعي للارتقاء بأساليب الحياة في العالم الاسلامي. وهذا يعني تغيير مفهوم الجهاد الى انتزاع حق الحياة بكرامة وليس الموت في المعارك.

الداعية التنويري جمال البنا

- يوجد في الغرب عدد من الخرافات التي تدور حول الإسلام. بقدر ما يوجد مسلمون يروجون لخرافات تدعم تصوّرات الغرب غير السليمة.. ولا يمكن التغلب على مثل هذه التصوّرات إلاّ عندما يجتمع أشخاص سليمون بأشخاص سليمين

الروائي البريطاني حنيف قريشي

قالها

The International Forum for Islamic Dialogue (IFID)



IFID was established in 1994 as a UK based non-profit organization. It is an independent voice calling for an enlightened and modern understanding of Islam. We believe that Muslim democrats can potentially become a stabilizing and a constructive force in developing institutions, modernizing Muslim societies and playing their full role in world peace. The key to a better future for Muslim nations lies in developing interpretations of Islam, Muslim thought and attitudes that are compatible with the contemporary world.

IFID was founded by Dr Laith Kubba, who served as its first executive director (1994 to 1998). He was succeeded by Dr Mansoor Al-Jamri. IFID's current director is Dr Najah Kadhim.

IFID aims to:

- Identify, encourage and introduce new, enlightened Muslim writers to engage in debate and discussion on key Islamic issues and establish a network for the sharing of ideas and experiences on the challenges faced by Muslims today.
- Initiate innovative ideas that provoke contemporary Islamic thought and generate much needed debate and dialogue.
- Assist and strengthen the efforts of enlight-

ened and liberal Muslim democrats in propagating a modern understanding of Islam and its values, focusing on human rights, democracy, pluralism, non-violence, civil rights, modern institutions and in identifying future trends and strategies.

IFID Objectives:

1. The "Friday Note" - whereby, concise articles, by known Muslim writers from a number of countries, address contemporary Muslims concerns. These are emailed on Fridays, to our online community. Each year a collection of these articles are published in book form.
2. To improve and update "Islam21.net" Web site.
3. To produce an "educational guide", catering to the needs of Muslims, that is modern, scientific, and flexible - to be used by teachers of religion and by Imams.
4. To publish the quarterly "Islam21" journal, focusing on specific themes.
5. To host Seminars, addressing specific topics relevant to current Muslim reality and to publish and circulate them to individuals and organizations.
6. To publish the quarterly Islam21 Youth, focusing on Muslim Identity from a youth perspective.

لمحة عن تاريخ المنبر الدولي للحوار الإسلامي

تأسس المنبر الدولي للحوار الإسلامي في العام ١٩٩٤ كمنظمة غير ربحية، متخذاً من العاصمة البريطانية لندن مقراً رئيساً له.

والمنبر صوت مستقل يدعو إلى فهم الإسلام بنحو متنوّر وعصري. ذلك إننا نعتقد أن بوسع المسلمين الديمقراطيين أن يصيروا قوة استقرار وبناء لتطوير مؤسسات عامة، ومجتمعات مسلمة حديثة، وان يلعبوا دوراً بارزاً في إشاعة السلام في العالم. فمفتاح باب مستقبل أفضل للأمم المسلمة مرتبط بتطوير قراءات عصرية للإسلام، والفكر الإسلامي، والموقف المتلائم مع عالمنا المعاصر.

ونعتقد أيضاً أن بمقدور المؤسسات العامة الحديثة تطوير مهارات المهنيين، وبهذا تساهم في تحديث المجتمعات المسلمة.

أسس المنبر الدولي للحوار الإسلامي وتولى إدارته التنفيذية الدكتور ليث كبة من العام ١٩٩٤ حتى العام ١٩٩٨. ليأتي الدكتور منصور الجمري، مديراً تنفيذياً ثانياً، من العام ١٩٩٩ حتى العام ٢٠٠١. والآن يتولى الدكتور نجاح كاظم منصب مديره التنفيذي.

من كتاب العدد:

هاجر القحطاني	شمس الدين الكيلاني	د. شفيق ناظم الغبرا	د. نجاح كاظم
كاظم الحسن	فالح حسن السوداني	د. وحيد عبد المجيد	عمار السواد
صلاح الجوشي	محمد زاهد جول	عبد اللطيف طريب	د. عبد الجبار الرفاعي
عبد الحميد الانصاري	مولاي محمد اسماعيلي	جمال سلطان	شاكر فريد حسن
أندريا لوغ	د. رسول محمد رسول	محمد نبيل حسن عودة	هاني فحص

inquiry@islam21.net
www.islam21.net